الخلافة العباسية في عهد الضعف بين فقدان السيادة ومحاولات استردادها (٢٣٢-٤٤٧هـ/٨٤٧-١٠٥٥م)

الدكتور إحسان ذنون عبد اللطيف الثامري*

Islamic University of Applied Sciences

Rotterdam – Netherlands

i_abdullatif@hotmail.com

ملخص

يتناول هذا البحث الوضع السياسي الذي عاشته مؤسسة الخلافة العباسية خلال مدة ضعفها الذي اتضح مع بداية حكم الخليفة العاشر المتوكل على الله. وأوضح البحث أن مؤسسة الخلافة مرت بمراحل متعددة من فقدان السيادة تمثلت بسيطرة القادة العسكريين الأتراك، وأمراء الأمراء، ثم البُوَيْهيين. واقتضت منهجية البحث أن تختم الدراسة بسقوط البُوَيْهيين أمام قوة السلاجقة الذين يمثلون مرحلة أخرى من ضعف مؤسسة الخلافة العباسية. وأبان البحث سيطرة أولئك المتغلّبين وتحكّمهم في القرار السياسي للخلافة، والموارد الاقتصادية للدولة، وكيف تعاملوا مع الخلفاء، والوضع المتردي لمؤسسة الوزارة والمؤسسات الإدارية الأخرى. وبيّن البحث محاولات استرداد سيادة الدولة التي جرت على أيدي: المتوكل، والمستعين، والمهتدي، والموفق، والمعتضد، والمكتفي، والمستكفي. لكن تلك المحاولات اليائسة لم تجد نفعاً مما جعل الخلفاء خلال تحكّم البُوَيْهيين يحجمون عن المحاولة. وأشار البحث إلى جهود المفكرين في تفسير ذلك الضعف وإيجاد مخارج شرعية ومنطقية لتوضيحه للناس. وخلص البحث إلى أن بداية عهد الضعف كانت بالابتعاد عن الحكم الرشيد، ثم إعطاء الفرص للعناصر الأجنبية للتدخل في

* الجامعة الإسلامية للعلوم التطبيقية – روتردام – هولندا.

شؤون الخلافة. وكانت محاولات استرداد السيادة غير ناجحة لأنها لم تكن مدروسة ولا متواصلة، وساعد على فشلها عدم وجود لحمة بين مؤسسة الحكم والعامة.

كلمات مفتاحية: الخلافة العباسية، ضعف، سيادة.

ظلت الخلافة العباسية محتفظة بسلطانها ومجدها إلى أن أضحت عاجزة عن التصدي لمحاولات التدخل والهيمنة على سيادتها، ولم تستطع الاحتفاظ بسلطانها وسيادتها إلا مدة قرن تقريبـًا، إذ دبَّ فيها الخلاف والفتنة؛ فأدى ذلك إلى ضعف في مؤسسة الخلافة نفسها، وتبع ذلك ضعف في النواحي الإدارية والعسكرية والاقتصادية في الدولة عمومـًا.

وكان إقدام الخليفة المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ/ ٨٣٣-٨٤٢م) على الاستعانة بالجند الأتراك(١) وتمكينهم من السلطة، أقوى ضربة وُجّهت لهيبة الخلافة وأسهمت في إضعافها؛ فقد استبد أولئك الجند وتمكنوا من السلطة؛ فتدخلوا في تعيين الخلفاء والوزراء، واستهانوا بهم؛ فقتلوا بعضهم واعتدوا على آخرين.

كان المعتصم يحب جمع الأتراك وشراءهم، فأكثر من استقدام جند من بلاد ما وراء النهر (تركستان)، حتى بلغوا أعداداً كبيرة ، وميّزهم بملابس خاصة، «فألبسهم أنواع الديباج، والمناطق المذهّبة، والحلية المذهّبة، وأبانهم بالزي عن سائر جنوده»(٢)، واضطر أخيراً لبناء عاصمة جديدة، سامرّاء، يحلّ فيها مع جنده، بعد أن ضاق به وبهم أهل بغداد(٣).

(١) عن طباعهم وصفاتهم الجسمية والنفسية، وما يتمتعون به من قدرات على التحمل والقتال، انظر: الجاحظ، مناقب الترك، رسائل الجاحظ، ج٣، ص١٦١، وقد أفاض ابن حسول صاحب كتاب (تفضيل الأتراك على سائر الأجناد) في ذلك.
(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٦٢.
(٣) انظر: ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٣١.

لكن البداية الحقيقية لمحاولات التدخل والسيطرة على الخلافة كانت في الحرب التي دارت بين الأخوين: الأمين (١٩٣- ١٩٨هـ/ ٨٠٩-٨١٣م) والمأمون (١٩٨-٢١٨هـ/ ٨١٣-٨٣٣م) ابني الخليفة هارون الرشيد(١٧٠-١٩٣هـ/ ٧٨٦-٨٠٩م)، والتي انتهت بمقتل الخليفة الأمين، وذلك حينما مكّن المأمون آل سهل الفرس من مفاصل الدولة، حيث اتخذ من الفضل بن سهل وزيراً له وناصحاً، والحسن بن سهل حاكماً على العاصمة بغداد(١)، كما يؤكد اليعقوبي أن المأمون كان هو البادئ باستخدام الأتراك(٢).

ولئن كان المأمون والمعتصم قادرين على لجم تلك العناصر، وتحديد نفوذها، فإن مَن جاء بعدهما من الخلفاء فقد تلك القدرة، وأضحت مؤسسة الخلافة غير قادرة على الصمود أمام ذلك التدخل؛ فتحول التدخل إلى سيطرة فعلية على مؤسسة الخلافة، تتحكم بالخليفة وبمقدرات الدولة وثرواتها.

وأيـًا كانت الأسباب التي دعت المأمون والمعتصم إلى الاستعانة بتلك الأقوام، فإن النتيجة كانت جرّ الوبال على الخلافة، حيث إن طموح أولئك القادة العسكريين جعل الخلفاء الذين خَلَفوا المعتصم غير قادرين على كبح جماحهم وطموحهم، وصاروا شيئاً فشيئاً يفقدون السلطة والقرار والنفوذ وموارد الدولة.

ومما زاد في تدهور مؤسسة الخلافة أن الخليفة هارون الواثق (٢٢٧-٢٣٢هـ/ ٨٤٢-٨٤٧م) الذي خلف المعتصم بالله لم يعهد لأحد من بعده؛ الأمر الذي جعل القادة الأتراك يتجرأون على تعيين الخليفة وفقاً لأهوائهم(٣)؛ فجاء تنصيب الخليفة المتوكل على الله (٢٣٢-٢٤٧هـ/ ٨٤٧-٨٦١م) معبراً عما يريده أولئك القادة في شخصية الخليفة من ضعف وانقياد وسهولة عريكة.

حاول الخليفة المتوكل على الله استرداد هيبة الخلافة والتخلص من هيمنة

(١) انظر: ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٢١، ص٢٢٢.
(٢) اليعقوبي، البلدان، ص٢٥٥.
(٣) انظر: ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٣٧.

القادة الأتراك. وتمثلت تلك المحاولات بالإجراءات الآتية:

أ. تقسيم الدولة بين أولاده الثلاثة: المنتصر بالله، والمعتز بالله، والمؤيد بالله؛ ليعزز مركزية الدولة ونفوذها.

ب. تكوين فرق عسكرية جديدة مختلطة من العرب وغيرهم ليقابل بها الأتراك.

ج. محاولة نقل العاصمة من سامراء إلى دمشق، ليكون بين العرب.

د. تقريب ابنه المعتز بالله على حساب ابنه الآخر المنتصر بالله المدعوم من قبل الأتراك.

هـ. قتل القائد التركي إيتاخ.

و. مصادرة ضياع القائد وصيف الذي حلّ محل إيتاخ(١).

وعلى الرغم من محاولات المتوكل للحد من نفوذ القادة الأتراك المتزايد، إلا أنه لم يكن قادراً على استعادة القوة المفقودة لمؤسسة الخلافة. ومحاولاتُه تلك، إضافة لبعض تصرفاته وسيرته(٢)، جعلته يفقد حياته بمؤامرة مشتركة ضمت القادة الأتراك وابنه المنتصر، الذي كان يعاني من عبث أبيه به. فقد استغل أولئك الأتراك تذمر ولي العهد الأمير المنتصر من محاولة والده نقل ولاية العهد إلى أخيه المعتز، إضافة إلى سوء المعاملة التي كان يلقاها منه(٣).

وعلى تعدد أسباب قتل المتوكل، فإن النتيجة كانت واحدة، وهي التجرؤ على قتل الخليفة وتنصيب آخر مكانه، وهذا ما حدث فعلاً، حيث عينوا المنتصر خليفة؛ فكان صنيعة لا يملك من أمره شيئًا، وسرعان ما اغتالوه بعد ستة أشهر من الحكم بوساطة طبيبه الطيفوري(٤). وهكذا، استطاع القادة الأتراك فرض إرادتهم في تعيين

---

(١) لاستيضاح ذلك، انظر: عمر، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص ٤٢، ص٦٤.

(٢) انظر: المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٩٩، ١٥٤؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٥، ص٢١٣؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٣٧.

(٣) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص٣٦٢؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ١٥، ص٢١٧، ص ٢١٩؛ وانظر: عمر، الخلافة العباسية، ص٤٣.

(٤) انظر: الطبري، تاريخ، ج٩، ص٢٢٢-٢٢٥؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٥٣.

الخليفة والتخلص منه تبعاً لمصالحهم ورضاهم عن وجوده.

ثم حاول المستعين بالله (٢٤٨-٢٥٢هـ/ ٨٦٢-٨٦٦م) الذي عينوه بعد المنتصر التخلص من ربقة ذلك القيد بجهود كبيرة بذلها للخروج بمؤسسة الخلافة من طغيانهم، فقد أمر بقتل أوتامش أحد كبار قادة الأتراك. وفي الوقت نفسه حاول إبعاد القادة الأتراك الآخرين عن العراق؛ فعين بُغا الصغير على فلسطين، ووصيف على الأحواز(١)، لكنه فقد عرشه وحياته نتيجة ذلك(٢). وكذلك كان حال الخليفة المعتز (٢٥٢-٢٥٥هـ/ ٨٦٦-٨٦٩م) الذي نصبوه بعده، والذي أنهوا حياته نهاية مؤلمة، لا يعبر عنها إلا ابن الطقطقى (ت٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م)، بقوله: «فهجموا عليه وضربوه بالدبابيس، وخرقوا قميصه، وأقاموه في الشمس، فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدّة الحرّ، وكان بعضهم يلطمه وهو يتّقي بيده، ثم جعلوه في بيت وسدّوا بابه حتى مات، بعد أن أشهدوا عليه أنه خلع نفسه»(٣).

ويُستدل من رواية لابن الطقطقى على مدى تغلغل نفوذ الأتراك، قال: «لما جلس المعتزّ على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضروا المنجمين، وقالوا لهم: انظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء، فقال: أنا أعَرَفُ من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته! فقالوا له: فكم تقول: إنه يعيش؟ وكم يملك؟ قال: مهما أراد الأتراك. فلم يبق في المجلس إلا من ضحك»(٤).

وقد كان ابن الطقطقى مدركاً لتلك السطوة، فعلّق على خلافة المعتز بالله بالقول: «ولم يكن بسيرته ورأيه وعقله بأس، إلا أن الأتراك كانوا قد استولوا منذ قتل المتوكّل على المملكة، واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير، إن شاؤوا أبقوه، وإن شاؤوا خلعوه، وإن شاؤوا قتلوه»(٥).

---

(١) الطبري، تاريخ، ج٩، ص٢٦٣-٢٦٤.
(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٨٦-١٨٨؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ١٥، ص٢٧٨، ص٢٨٦، ص ٢٩٩؛ عمر، الخلافة العباسية، ص٧١-٧٢.
(٣) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٤٣.
(٤) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٤٣.
(٥) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٤٣.

وإذا كان هذا شأنهم مع الخلفاء، فكيف يكون شأنهم مع الوزراء؟ وثبوا على وزير المعتز أحمد بن إسرائيل فأخذوه وضربوه، واستصفوا أمواله. وشفع فيه المعتز إلى مقدم الأتراك، فلم يلتفت إليه وحبسه حتى مات(١).

وكانت محاولات الخليفة المهتدي بالله (٢٥٥-٢٥٦هـ/ ٨٦٩-٨٧٠م) في سبيل استعادة هيبة الخلافة الأكثر جدية وجرأة، فقد قابل المهتدي شغب الأتراك بكل حزم، حيث استدعى موسى بن بُغا وأصحابه وعنّفه وأنذره قائلاً: «والله لئن سقط من شعري شعرة ليهلكن بدلها منكم أو ليذهبن بها أكثركم. أما دين! أما حياء! أما تستحيون! كم هذا الإقدام على الخلفاء والجرأة على الله عز وجل، وأنتم لا تبصرون»(٢)؟وحاول ضرب القادة الأتراك بعضهم ببعض، ونجح -فعلاً- بعض الشيء؛ فتخلّص من بايكباك أحد أقوى أولئك القادة(٣)، وأباح للعامة قتل الأتراك(٤). وكان قد تقرب إلى علماء الدين، وسار سيرة الخليفة عمر بن عبد العزيز في الأمويين(٥). وبنى قبة لها أربعة أبواب، جلس فيها يستقبل مظالم الناس وشكاواهم(٦). لكن كل ذلك لم ينجح أمام رسوخ رسوخ النفوذ التركي، والظروف العامة للدولة، حيث ظهرت حركات الزنج والخوارج والقبائل العربية، في العراق والشام(٧).

من المؤكد أن ما قام به المهتدي، ومن سبقه من الخلفاء، من جهود لاستعادة سلطان الخلافة،أثمر على يد الأمير الموفق أخي الخليفة المعتمد على الله (٢٥٦-٢٧٩هـ/ ٨٧٠-٨٩٢م)، حيث «كانت دولة المعتمد دولة عجيبة الوضع، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة: للمعتمد الخطبة والسكة والتسمي

---

(١) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٤٥.
(٢) الطبري، تاريخ، ج٩، ص٤٤٢.
(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢١٢؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٥، ص٣٦٣.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٤، ص٣٥٢؛ عمر، الخلافة العباسية، ص٧٤.
(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢١٦؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٥، ص٣٤٥.
(٦) اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، ص٤٦؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٠٧، ص٢١٦.
(٧) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢١٢، ص٢١٣؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٥، ص ٣٦٤؛ ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٤٦؛ عمر، الخلافة العباسية، ص٧٥.

بإمرة المؤمنين، ولأخيه طلحة الأمر والنهي وقود العساكر ومحاربة الأعداء ومرابطة الثغور وترتيب الوزراء والأمراء. وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته»(١). وقد عبّر اليعقوبي عن ذلك بقوله: «آثر (المعتمد) اللذة، واعتكف على الملاهي، وغلب أخوه أبو أحمد (الموفق) على الأمور حتى حظر عليه وحبسه»(٢).

استطاع الأمير الموفق أن يجمع حوله الجيش، ويمسك بالسلطة الفعلية ويبعد أخاه الخليفة المعتمد، المنشغل باللهو والملذات، عن مقاليد الحكم، ثم تخلص من نفوذ الأتراك. كما استطاع درء الأخطار الخارجية في أرجاء الدولة، فقضى على حركة الزنج المسلحة في جنوب العراق(٣)، وضرب الصَّفّاريين المنشقين في مشرق مشرق الدولة(٤)، وهادن أحمد بن طولون الخارج على نفوذ العباسيين في مصر على زيادة في الضرائب المفروضة عليه(٥).

وإن كان القدر لم يمهله للوصول إلى الخلافة، حيث توفي سنة ٢٧٨هـ/ ٨٩١م، إلا أن ابنه المعتضد بالله (٢٧٩-٢٨٩هـ/ ٨٩٢-٩٠٢م) سار على خطاه في استعادة هيبة الخلافة، مستفيداً من ثقة الجيش وتاريخ أبيه السياسي والعسكري، إضافة إلى ما كان يتمتع به من مؤهلات القيادة والقوة والحزم(٦).

وعلى الرغم من أن عهده كان عهداً موصوفاً بالقلاقل وكثرة المشاغل، «ولي والدنيا خراب، والثغور مهملة...، وكانت أيامه أيام فتوق وخوارج كثيرين»(٧)، إلا

---

(١) عن شغف المعتمد للهو وانشغاله به، انظر: المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٤٨ وما بعدها؛ ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٥٠.
(٢) اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، ص٤٦.
(٣) وصف محمد بن شعيب جهود الموفق في حربه لحركة الزنج "خرج أبو العباس ومعه قوسه وأسهمه، فجعلتُ أحميه بالرمح وهو يرمي الزنج". الطبري، تاريخ، ج٩، ص٥٦٣. بل إنه لما جرح رفض العودة للعاصمة للتداوي قائلاً: "أخاف أن يكون فيه أئتلاف ما تفرق من شمل الخبيث". الطبري، تاريخ، ج٩، ص٦١٩. واستطاع الموفق سنة ٢٦٩هـ/٨٨٢م دخول مدينة صاحب الزنج، فخرب داره ونهب ما كان بها. الطبري، تاريخ، ج٩، ص٦٤٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٢٩٢، ص٣٢٦؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٥، ص٣٨٦، ج١٦، ص٥٦.
(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٠١؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣٤١. وعن خطر الصفاريين على على دولة الخلافة، انظر: المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٧٢ وما بعدها.
(٥) الطبري، تاريخ، ج٩، ص٦١٣-٦١٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣٢٧.
(٦) ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٤١٠.
(٧) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٥٦.

أنه كان ذا همّة في معالجة الاضطرابات، وقمع الحركات العسكرية وكانت كثيرة؛ فبنو حمْدان وبنو شيبان والخوراج في شمال العراق والجزيرة الفراتية يهددون استقرار الدولة(١)، والقرامطة في الجنوب أنكى وأشد(٢).

كما كانت جهوده ناجحة في معالجة أخطار: الصَّفّاريين بعد أن ضربهم بالسّامانيين(٣)، وحسّن علاقته بالطولونيين بالزواج من ابنة خمارويه بن أحمد بن طولون(٤)، واستعاد السيطرة على إقليم الجبال الذي كان آل أبي دُلَف قد استقلوا به(٥). هذه الجهود، فضلاً عن الإجراءات الإدارية والمالية، مكّنته من فرض هيبة الدولة، ولم يسمح بظهور شخصية قائد عسكري يهيمن على القرار السياسي وموارد الدولة.

لكن ابنه المكتفي بالله (٢٨٩-٢٩٥هـ/ ٩٠٢-٩٠٨م)، وإن سار على خطى والده، أهمل تعيين ولي للعهد، مما فسح المجال للقادة العسكريين، بل ولكبار الموظفين المدنيين للتدخل من جديد في تعيين الخليفة؛ وهذا ما فتح الباب لعهد جديد من ضعف الخلفاء حيث لم يبق لهم من الخلافة إلا الاسم والتسمّي بإمرة المؤمنين.

ووصل الضعف بالخليفة الراضي بالله (٣٢٢-٣٢٩هـ/ ٩٣٤-٩٤٠م) الذي ورث دولة متدهورة وخزينة خاوية(٦)، وعجزه عن تخطي الأزمة المالية، إلى الاستعانة بمحمد بن رائق، وهو قائد الجيش والشرطة في واسط(٧)، كي يعينه على

---

(١) الطبري، تاريخ، ج١٠، ص٣٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣٧٤؛ عمر، الخلافة العباسية، ص٨٢.
(٢) الطبري، تاريخ، ج١٠، ص٨٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٤١٠.
(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٧٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٤٠١؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٦، ص١٩٤.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٤، ص٤٩٩؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٦٢؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٦، ص٢٣٧.
(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٤، ص٤٩٦.
(٦) الصولي، أخبار الراضي، ص١٧. وقال ابن الطقطقى: "وفي أيام الراضي ضعف أمر الخلافة العباسية". الفخري، ص٢٨٠.
(٧) الدوري، دراسات، ص١٣٤.

الساجية والحجرية(١)، فراسله، واستدعاه، ولقّبه بأمير الأمراء(٢)، لكن هذا التصرف كان ذا نتائج وخيمة عليه وعلى مؤسسة الخلافة؛ إذ زاد ابن رائق أمير الأمراء، ومَن جاء بعده من أمراء الأمراء، جذوة النزاع والصراع على المنصب، مما أدخل الدولة في عشر سنين (٣٢٤-٣٣٤هـ/ ٩٣٦-٩٤٦م) من الفوضى والاضطراب، لاقت فيها البلاد عامة، وبغداد خاصة، صنوف المذلة والتدمير، وذهبت في نهايتها طعمة سهلة للبُوَيْهيين(٣).

وكان الصراع بين القادة على منصب إمرة الأمراء قد اشتد، وساعد على ذلك عدة عوامل مرت بها الدولة، منها: ضعف الخلفاء ووزرائهم، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، واستقلال أجزاء كبيرة من ولايات الدولة، وظهور الحركات الدينية والمذهبية بما فيها القرامطة، الأمر الذي جعل أولئك القادة يتجرأون ويمنّون أنفسهم بحكم بغداد، متطلعين إلى امتلاك القرار السياسي ومصادر الثروة(٤). وقد وقد استطاعوا بالفعل التحكم بالخليفة والخلافة، وظلوا يتنافسون على هذا المنصب في عشر سنين، وهم: ابن رائق، بَجْكَم، كورْتِكين، ناصر الدولة الحمْداني، تُوزُون، ابن شِيرزاد، وبعض أبناء الأسرة البَريدية.

وكانوا هم أصحاب السلطة الفعلية في الدولة، فقد «استبد ابن رائق أمير

---

(١) كان الجيش العباسي أول جيش منظم في تاريخ الدولة العربية الإسلامية، وقد حرص الخلفاء العباسيون الأوائل على صبغة الجيش العربية، وكانت أهم فرقه الخُراسانية، وهم عرب خُراسان الذين نصروا الدولة العباسية ودحروا الأمويين، بالإضافة إلى عدة فرق أخرى غير نظامية. وبقيت التنظيمات العسكرية على هذا النمط حتى أدخل المعتصم الجند الأتراك. وكانت فرق الجيش تشكل وفقاً لميزات خاصة أو أنساب، إما إلى بلدانها كالمغاربة والفراغنة والأشروسنية، أو صفاتها البشرية كالبيضان والسودان، أو مراكزها ومراتبها كالغلمان والشاكرية، أو نسبة لقادتها من الضباط كالساجية والمؤنسية واليلبقية والهارونية والنازوكية. وكانت الساجية -نسبة إلى قائدها يوسف بن أبي الساج- من الفرق ذات الأثر في مجريات الأحوال السياسية.أما الغلمان الحجرية فسُمّوا بهذا الاسم بسبب سكناهم في حجرات خاصة في قصر الخليفة المعتضد العباسي، وكان واجبهم خدمة الخليفة وحمايته والركوب معه أثناء المراسيم. للتوسع في هذا الموضوع. انظر: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٦٠؛ عمر، الخلافة العباسية، ص١٣٧-١٣٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٢٣؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٦٩؛ الدوري، النظم الإسلامية، ص٥٢.

(٣) الدوري، دراسات، ص٣٣.

(٤) في ذلك، انظر: الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٨ وما بعدها.

الأمراء بالأمور- كما يقول ابن الطقطقى- ورُدّ الحكمُ في جميع الأمور إلى نظره، ... وفي تلك الأيام اضطهدت الخلافة العباسية، وخرجت الأمور منها»(١)، وخاصة أيام الخليفة المتقي لله (٣٢٩-٣٣٣هـ/ ٩٤٠-٩٤٤م) الذي سمله(٢)تُوزُون وخلعه(٣).

وليس من المستغرب أن يستبدّ أولئك القادة على الخلفاء، بعدما فوضوا إليهم أهم صلاحياتهم، فإن الخليفة الراضي أهان مؤسسة الخلافة حينما راسل ابن رائق، «وعرفه أنه قلده الإمارة ورئاسة الجيش وجعله أمير الأمراء، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي، وفوض إليه تدبير المملكة، وأمر بأن يخطب له على جميع المنابر في الممالك، وبأن يكنى، وأنفذ إليه الخِلَع واللواء... فرتب فوق الوزير وخُلع عليه... وحُمل إليه من دار السلطان الطعام والشراب والفواكه عدة أيام، وخدمه في ذلك خدم السلطان»(٤).

ويُستدل على ضعف مؤسسة الخلافة وصعود أهمية أمير الأمراء بقول صاحب (العيون والحدائق) الذي يتحدث عن البريديين فيقول: «معهم هدايا للخليفة ولتُوزُون، ومال حملوه إلى تُوزُون»(٥) دون الخليفة المتقي.

ووصل الأمر بأمير الأمراء تُوزُون أن يجلس مع الخليفة على مائدة واحدة، وكان الخليفة يضع له منديلاً في حجره، «وهذا شيء لم يسمح به مَن كان قبله من الخلفاء لأحد من أوليائهم». وعلق صاحب (العيون والحدائق)، قائلاً: «إن

(١) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٨٢.
(٢) السَّمْل في اللغة، ثم في المصطلح: فقء العين، وذلك بأداة أو حديدة محماة؛ فيذهب بصرها ويعمي صاحبها. ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٣٤٧ (سمل). وقد اتخذ بعض الأمراء المستبدين هذا الأسلوب في العقاب والتعذيب، كما اتخذوه سبيلاً لفقدان الشرعية في الحكم، حيث إن من شروط الأهلية في الحكم سلامة الحواس. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٦، فإذا ما فقد الخليفة حاسة ما، فإن أهليته تسقط تلقائياً؛ فصاروا يُعمون من لا يرغبون به من الخلفاء كي يتسنى لهم خلعه وتنصيب آخر بدله على هواهم. ويطلق على السَّمْل في المصطلح: الكَحْل أيضاً.
(٣) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٨٤.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٤٣.
(٥) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٥٩.

المستكفي سمح له بهذا لا لأن تُوزُون مستحق لهذا التقدير، إنما كان تعجرفاً من تُوزُون على الخليفة»(١).

وبسبب ضعف الخلفاء، تمادى عليهم الأمراء، حتى أن الراضي بالله كان يذ وق الطعام والشراب قبل أن يوضع بين يدي بَجْكَم، لأنه لم يكن يشرب الماء إلا أن يذوق من جاء به أمامه(٢).

وسُمح لتُوزُون أن يركب من الرواق التسعيني (من أروقة دار الخلافة) وهو مكان لم يركب منه الخلفاء أنفسهم، وأمر الخليفة أن تحمل بين يديه شمسة الخلافة مع الخدم إلى داره، وحُمل على فرس بسرج ذهب، وألبسه سيفاً ومنطقة من ذهب، فتعجب الناس(٣).

ووصلت الاستهانة بالخلفاء أن هدد أبو عبد الله البريدي الخليفة المتقي سنة ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م، لأنه لم يستطع توفير نصف مليون دينار طلبها منه، فذكّره بقوله: «أما سمعت خبر المعتز بالله، والمهتدي بالله، والمتوكل على الله؟ والله لئن خلّيتك والأولياء لتطلبنّ نفسك فلا تجدها، وأنت أبصر. إنما الدَّيلَم وافوا لأجل المال الذي أخذته لا إلى بغداد، وعندهم أنهم أحق به منك، ولا يعرفون البيعة ولا يمين لك في رقابهم»(٤)؛ فاضطر لتوفيرها.

وعندما اشتد المرض على الراضي بالله، أرسل إلى بَجْكَم في واسط يخبره بشدة مرضه، ويطلب إليه أن يعقد ولاية العهد لابنه الأمير أبي الفضل، لكن بَجْكَم لم يأخذ برأي الراضي ولم يستجب له، واختار شخصاً آخر هو المتقي(٥).

وضيق ناصر الدولة الحمْداني على المتقي في نفقاته وعلى أهل بيته، وانتزع

---

(١) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٥٨.
(٢) الصولي، أخبار الراضي، ص٤٢.
(٣) مجهول،العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٥٨.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٣-٤٦.
(٥) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٨٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٤٠٣.

ضياعه وضياع والدته(١). وخصص لنفقة داره وحرمه ١٠.٠٠٠ دينار سنويـًا(٢).

ولم يكن تجرؤهم على شخص الخليفة فقط، وإنما امتد إلى سيادة الدولة أيضـًا، بل إن ضعف مؤسسة الخلافة تجلى بشكل أكبر في تصرفات أولئك القادة غير المراعية لسيادة الدولة، فشارك ابن رائق الخليفة الراضي حتى في ذكر اسمه في الخطبة(٣)، وهو من شارات الخلفاء السيادية.

وشارك بَجْكَم الخليفة بما لم يشاركه به ابن رائق، وهو التجرؤ على وضع اسمه على النقود، وقد حزن الراضي لهذا واغتم كثيراً، حيث تفاجأ بذلك التصرف. ووصف المسعودي ذلك المشهد المحزن، وما فكر به الخليفة الراضي حيث كان يقلّب ديناراً ودرهمـًا، عليهما صورة بَجْكَم ورَجَز فيه:

إنما العزّ فاعلمْ // للأمير المعظَّم // سيد الناس بَجْكَمْ(٤)

كما لم يتورع ناصر الدولة الحمْداني من ذكر اسمه بعد اسم الخليفة المتقي مباشرة في الخطبة، وهو ليس من رسوم الخلافة(٥).

وحينما دخل ابن شيرزاد كاتب تُوزُون بغداد سنة ٣٣٢هـ/ ٩٤٢م استبدّ بالأمر؛ فغضب الخليفة المتقي وخرج من بغداد لاجئـًا إلى بني حمْدان، ومعه أهله وحرمه ووزيره وكتّابه وبعض أعيان بغداد(٦)، فاستغل تُوزُون ذلك وصالح البريديين ليتفرغ لمحاربة الحمْدانيين(٧).

وحينما وصل الخليفة إلى تكريت، التقى جيش الحمْدانيين وجيش تُوزُون، فانهزم سيف الدولة الحمْداني وأسرع هاربـًا إلى الموصل(٨)، فلحقه تُوزُون الذي

---

(١) الصولي، أخبار الراضي، ص١٣٥؛ مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٢٥.
(٢) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٢٥.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٤٣.
(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٠.
(٥) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص١٣٣-١٣٤.
(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٨١؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٢١٤.
(٧) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٤٧، وانظر: ص٢٥١.
(٨) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٥٠-٢٥٧؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٨١-٨٢؛ الهمذاني،
=

شجعه انتصارُه على انتزاع الموصل منه، وطلب من الخليفة الاعتراف بذلك، فرفض لعدم ثقته به، لكن ذلك لم يثن عزيمته، وكرّ على الموصل ودخلها، وانتقل سيف الدولة إلى نصيبين، ومعه الخليفة(١)، فراسله تُوزُون من الموصل في تسليم الخليفة، لكن الخليفة خاف وانتقل إلى الرقة(٢).

ثم تفاوض الحمْدانيون الذين ضاقوا ذرعًا بالخليفة واستثقلوا وجوده عندهم (٣) مع تُوزُون للصلح؛ فتصالحا (٤)، فأسقط في يد الخليفة وبات حائراً، ولم يدرِ ما يمكن القيام به للخروج من هذا الموقف المهين، فاضطر إلى طلب الصلح من تُوزُون، فأجابه إلى ذلك(٥).

وفي الوقت نفسه كتب المتقي إلى محمد بن طغج الإخشيد صاحب مصر يدعوه إلى الحضور إليه(٦)، ويشكو له حاله(٧)؛ فلبى الإخشيد نداءه، ووصل إليه بالرقة في محرم سنة ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م، «ووقف بين يديه، ومشى قدّامه حين ركب، وحمل إليه أموالاً»(٨). وطلب إليه أن يسير معه إلى مصر، فلم يجبه إلى ذلك، فأشار عليه بالبقاء في مكانه بالرقة(٩)، وعدم الرجوع إلى بغداد، وخوّفه من تُوزُون(١٠)، لكنه لم ينتصح، ورحل من الرقة قاصداً بغداد، وأرسل إلى تُوزُون يستوثق منه ما جاء في بنود الصلح، فأكدها. فلما قرب من بغداد خرج له تُوزُون

=

تكملة، ص٣٤١ وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٧٨.

(١) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٥.

(٢) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٥٧؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٧٩.

(٣) الهمذاني، تكملة، ص٣٤٦.

(٤) عن ذلك الصلح وشروطه وبنوده، انظر: الصولي، أخبار الراضي، ص٢٥٨؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٠٠؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٥-٣٨٦؛ الهمذاني، تكملة، ص٣٤٧.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٠٠؛ الهمذاني، تكملة، ص٣٤٨-٣٤٩؛ ؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٢١٥.

(٦) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٥.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٨٦.

(٨) الهمذاني، تكملة، ص٣٤٧.

(٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٠١.

(١٠) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٨٦.

ومعه العساكر فأدى واجب الطاعة للخليفة وقبَّل الأرض بين يديه، وأظهر له أنه قد وفى بما كان حلف له عليه(١). لكنه سرعان ما أظهر سوء نيته، فاحتاط على من مع الخليفة من الكبراء، وأمر بسَمْل عيني الخليفة، فسُملت عيناه، ولما صاح من الألم سمعته النساء والخدم، فضجت الأصوات بالبكاء، فأمر تُوزُون بضرب الدبادب (الطبول) حتى لا يُسمع صوته، ثم أُخذ إلى بغداد(٢)، ونصب عبد الله ابن المكتفي المكتفي خليفة بدلاً منه ولقبه بالمستكفي(٣). رجع المتقي إلى عاصمته بغداد مسمول العينين، وقد انتزعت منه شارات الخلافة: البردة والقضيب والخاتم، وسُلِّمت للمستكفي. وصار في بغداد خليفتان كفيفان مخلوعان: القاهر والمتقي، فقال القاهر متهكماً: «صرنا اثنين نحتاج إلى ثالث»، يعرّض بالمستكفي(٤).

كما أن جيش الخلافة أصبح جيش أمير الأمراء ولا يملك الخليفة أي سلطان عليه، فالراضي لم يفرد لنفسه جيشاً منفصلاً عن جيش بَجْكَم عندما عقد له على المشرق. والواقع أن الخليفة لم يكن قادراً على تكوين جيش قوي(٥). فكان الراضي بالله «آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال» (٦).

وبلغت جرأتهم أن وصلت إلى استحداث عملة جديدة هي الدينار بعد أن كانت الدولة تتعامل بالدرهم وحدة للنقد طيلة العصر العباسي الأول(٧).

أما منصب الوزارة فهو وإن لم يلغ نهائياً في عصر إمرة الأمراء، إلا أنه فقد أهميته وأصبح شكلياً(٨)، بلا صلاحيات، فقد «بطل منذ يومئذ أمر الوزارة، فلم

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٣٩.
(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٦.
(٣) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٧٨-٢٨٢؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٠١؛ الهمذاني، تكملة، ص٣٤٧-٣٤٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٨٦-١٨٧.
(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٣٨٧.
(٥) الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص١٥٨.
(٦) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٣٠٠.
(٧) الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٣٠٣.
(٨) الدوري، النظم الإسلامية، ص٦٠.

يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الأعمال، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط» (١). ذُكر عن أحمد بن عبيد الله الأصفهاني وزير المتقي أن وزارته لم تدم أكثر من خمسين يومًا، «ولم يكن له علم ولا نظر في الأمور، وضعف أمر الوزارة والوزراء في تلك الأيام ضعفًا كثيراً»(٢). بل أصبحت الوزارة أقل أهمية من كاتب أمير الأمراء، ولم يبق للوزير سوى الاسم والحضور في الاحتفالات الرسمية، ولم يكن يدبر شيئًا من أمور الدولة(٣)، وهذا أمر طبيعي، فالوزير يستمد قوته من سيده.
سيده.

لقد كان نظام إمرة الأمراء تجربة فاشلة أدخلها الخليفة الراضي، لم تستطع أن تنقذ الخلافة من أزمتها السياسية والمالية، بل زادت في النزاع بين القادة للاستئثار بالحكم(٤)، فقد تشكل بين أولئك القادة حزبان سياسيان يُردان إلى العرقين التركي التركي والدَّيلَمي، ويتنافسان على الوصول إلى السلطة. وحينما وصل تُوزُون للسلطة سنة ٣٣١هـ/ ٩٤٢م، خلع عليه الخليفة المتقي وعقد له لواءً وقلّده إمرة الأمراء(٥). وبذلك ظهرت شخصية تُوزُون الذي استطاع أن ينفرد بالسيطرة على مرافق الدولة. وبتوليه هذا المنصب صعدت قوة الدَّيلَم وصارت هي القوة المتحكمة في مؤسسة الخلافة، وتضاءل شأن الحزب التركي تضاؤلاً كبيراً، ولم يستطع أن يستعيد مركزه مرة أخرى(٦).

وبسبب ذلك الصراع الدائر بين القادة العسكريين لم يجد الخليفة المستكفي بالله (٣٣٣- ٣٣٤هـ/ ٩٤٤-٩٤٦م) بدّاً من الاستعانة بأحمد بن بُوَيْه للتخلص

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٤٤.
(٢) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٨٦.
(٣) انظر: الصولي، أخبار الراضي، ص٢١٩؛ الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص١٨٣.
(٤) عمر، الخلافة العباسية، ص١٠٦.
(٥) الصولي، أخبار الراضي، ص ٢٤٢؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٧٦.
(٦) حسن محمود وآخر، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص٣٨٣؛ الكَرْوي، البُوَيْهيون، ص١٦٣.

منهم. وبالفعل، استطاع أن يهزم تُوزُون ويدخل بغداد سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م(١).

وكان البُوَيْهيون قد أثبتوا قوتهم ووسعوا نفوذهم في شرق الدولة الإسلامية، واتخذوا من شيراز قاعدة لهم(٢)، واستولوا على كثير من بلدان المشرق الإسلامي مثل: أرّجان(٣)، والأحواز(٤)، وكِرْمان(٥)، وأصْبَهان(٦)، والرَّيّ(٧)، وكذلك وكذلك جُرْجان(٨) وطَبَرِسْتان(٩)؛ مما جعلهم يصطدمون بالقوة الصاعدة الأخرى، السّامانيين. فدخل الطرفان في صراع سياسي وعسكري لتوسيع النفوذ وإثبات الغلبة(١٠). كما أنهم كانوا قد دخلوا في صراع فيما بينهم للسبب ذاته(١١).

والبُوَيْهيون أسرةٌ من الدَّيْلَم، كانوا يقطنون مع أبناء عمومتهم الجِيل في الأقاليم الواقعة جنوبي بحر قزوين (الخزر): قُومِس، طَبَرْسْتان، جُرْجان، جِيلان، والتي تسمى بلاد الدَّيْلَم(١٢).

تختلف المصادر حول أصول الدَّيْلَم العرقية، هل هم قومية مستقلة أم من العرب أم من الفرس؟ لكن لغتهم إحدى لهجات اللغة الفارسية(١٣). كما تختلف

---

(١) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٢٢٥؛ جوزجاني، طبقات ناصري، ج١، ص٢٢٠؛ الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٧٢، ص١٧٦.

(٢) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص٩٥.

(٣) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص٩٣.

(٤) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٠٠، ص١١٤.

(٥) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٠٨.

(٦) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٢٨.

(٧) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٣٠.

(٨) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٣٦.

(٩) عن الصراع على طبرستان وعلاقات البُوَيْهيين بآل زيار حكام طبرستان، ودخول السامانيين كطرف في الصراع، انظر: الشيرازي، رسائل الشيرازي، ص٣٧؛ ابن اسفنديار، تاريخ طبرستان، ج١، ص٢٩٨، ج٢، ص٢ وما بعدها؛ المرعشي، تاريخ طبرستان، ص١٧٢.

(١٠) عن ذلك الصراع السياسي والعسكري، انظر: العُتْبي، اليميني، ص٥١-٥٥، ص٧٠ وما بعدها، ص٣١٢؛ المختار من رسائل الصاحب بن عباد، ص٤٢، ص٦١؛ الكرديزي، زين الأخبار، ص١٤٢؛ المحيميد، العلاقات السياسية بين الدولة السامانية والقوى السياسية، ص٢٠٦.

(١١) انظر: العُتْبي، اليميني، ص٤٩-٥٦، ص٨٣، ص٣١٤-٣١٥؛ وفي رسائل وزيرهم عبد العزيز بن يوسف الشيرازي ما يوضح كثيراً من حيثيات ذلك الصراع البُوَيْهي-البُوَيْهي. رسائل الشيرازي، ص٥، ص١٧، ص٢٠، ص٤٣ على سبيل المثال؛ وكذلك المختار من رسائل الصاحب بن عباد، ص٧، ص٣٥، ص٤٢، ص٦١.

(١٢) عن موطنهم وأصلهم، انظر: مجهول، حدود العالم، ص١٥٣؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص٢٠٤؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص٣١٨؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص٣٥٣؛ الصابي، المنتزع من كتاب التاجي، ص٢٥؛ الرافعي، التدوين، ج١، ص٢٢ وما بعدها؛ القزويني، آثار البلاد، ص٣٣٠، ص٤٣٤؛ لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص٢٠٦.

(١٣) عدّهم نعمان الأعظمي من الفرس، وذلك حين وضعهم في عداد الدولة الفارسية التي حكمت العراق، =

المصادر اختلافاً أشدّ حول أصولهم الاجتماعية هل هم من نسل الملك الساساني بهرام جور بن يزدجرد(١)، أم من أصول وضيعة وفقيرة؟ والرأي الثاني أرجح على ما يبدو من الواقع التاريخي(٢).

إن حالة الضعف التي كانت تمر بها مؤسسة الخلافة، والصراع الدائر بين القادة العسكريين، جعلا دخول أحمد بن بُوَيْه إلى بغداد في منتهى اليسر، فدخلها في ١١ جمادى الآخرة ٣٣٤هـ/٩٤٦م ومثل بين يدي الخليفة المستكفي الذي خلع عليه ولقبه بمعز الدولة، وجعله أميراً للأمراء. وفي المقابل أخذت عليه البيعة للخليفة، وتعهد للخليفة بالطاعة والنصرة(٣).وكما لقبه بمعز الدولة، لقّب أخويه أبا الحسن علياً عماد الدولة، وأبا علي الحسن ركن الدولة، و«أمر أن تُضرب ألقابهم وكُناهم على الدنانير والدراهم»(٤) وهو من شارات الخلفاء وحقوقهم السيادية، والخاصة بهم وحدهم. وهذا خطأ آخر وقع فيه الخليفة المستكفي بعد الخطأ الأول الذي وقع فيه الراضي. إذ لم يستمر ذلك الولاء إلا اثني عشر يوماً، وبعدها خلع معز الدولة الخليفة المستكفي بصورة مهينة، ونصب بدله المطيع لله (٣٣٤- ٣٦٣هـ/ ٩٤٦-٩٧٤ م). وأيّاً كانت أسباب الخلع، فإن المؤامرة – فيما

=

وهي خامس دولة في تصنيفه. انظر كتابه: تاريخ الدول الفارسية في العراق، ص٥٣.

(١) البناكتي، روضة أولي الألباب، ص٢٣١.

(٢) عن أصل البُوَيْهيين عرقياً واجتماعياً، انظر: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٥٨؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٧٥؛ ابن خلدون، كتاب العبر، ج٨، ص٣٢٤، ص٣٤٤ وفيه إحالات كثيرة على المصادر؛ ميرخوند، روضة الصفا، ج٤، ص٦١٢؛ سترشتين، بنو بُوَيْه، دائرة المعارف الإسلامية؛ الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص٨٢. وترد في هذا الشأن رواية مؤدّاها أن عضد الدولة البُوَيْهي كلّف أبا إسحاق الصابي (ت٣٨٤هـ/٩٩٤م) الكاتب في ديوانه أن يضع كتاباً يمجد فيه بني بُوَيْه ويظهر مآثر أسرته ويربطها بأصول ملوك الفرس القدماء ونسبهم العريق. ولما ابتدأ بعمله، دخل عليه ذات يوم مَنْ سأله ماذا يعمل ، فأجابه ساخراً من نفسه: أباطيل أنمّقها، وأكاذيب ألفقها. فوصل قوله هذا إلى عضد الدولة فحكم عليه بالرمي تحت أرجل الفيلة، ولم ينج من هذا العقاب إلا بشفاعة بعض المقربين، في مقدمتهم الوزير أبو القاسم عبد العزيز بن يوسف الشيرازي. انظر: الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص٣٢؛ الثعالبي، يتيمة الدهر، ج٢، ص٢٩١؛ ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج٨، ص٦٧؛ ياقوت، معجم الأدباء، ج١، ص١٨٣؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص ٥٢. وانظر أيضاً: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٤٨٦. وكذلك مقدمة محقق ديوان رسائل الصابي.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٤. وانظر: ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص١٤٢.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١١٥ ؛ الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٧٧، ص١٧٨.

يبدو- كانت معدة مسبقًا، وقبل المجيء إلى بغداد. فقد كان الْبُوَيْهيون ينصّبون ويخلعون من شاؤوا من الخلفاء، ففي سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م خلع معز الدولة الخليفة المستكفي لشكّه بأن الخليفة يراسل الحمْدانيين سراً ليتآمروا عليه. وبينما كان الخليفة يستقبل رسولاً من الأمير الساماني، حضر رجلان من الدَّيلَم، فسحبا الخليفة من يده، وجذباه عن سريره، وساقاه ماشيًا إلى دار معز الدولة، حيث ظل معتقلاً. أما المطيع لله الذي كان ينشد الحماية من معز الدولة، وكان يكنّ عداوة للمستكفي، والذي يقال إنه هو الذي أثار معز الدولة ضده، فرفع إلى سدة الخلافة.

وفي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩١م، قام بهاء الدولة بدافع الطمع بالثروة المزعومة للخليفة الطائع لله (٣٦٣-٣٨١هـ/ ٩٧٤-٩٩١م) بخلعه وتقليد ابن عمه القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ/ ٩٩١-١٠٣١م) مكانه(١).

ومنذ ذلك اليوم أصبح الْبُوَيْهيون أصحاب السلطة الفعلية، فقد استأثروا بها، وجرّدوا الخلفاء من أية سلطة وإرادة، ولم يبقوا في أيديهم إلا حقوق بعض الممارسات الدينية، وذلك بسبب الشرعية والبيعة.

ووصل الحال بالخليفة المستكفي أن يخلع نفسه، لكنه اشترط أن يُبقوا عليه، ولا يقطعوا من أعضائه شيئًا(٢). لكنه سُلّم للمطيع، فسمله وأعماه انتقامًا لأخيه المتقي(٣)؛ فأضحى هناك ثلاثة خلفاء مَسْمولين. وقد وصف المسعودي حال أولئك الخلفاء الثلاث بقوله: «كانوا كالمولّى عليهم، لا أمر ينفذ لهم، فتفرّد بالأمور غيرهم، فصاروا مقهورين خائفين، قد قنعوا باسم الخلافة ورضوا بالسلامة»(٤).

لقد بدأ فصل جديد في تاريخ مؤسسة الخلافة باستيلاء الْبُوَيْهيين على بغداد،

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١١٦؛ الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص٢٤١؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٦.
(٢) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٧٢-١٧٣.
(٣) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص١٧٢-١٧٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٧.
(٤) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص٣٤٦.

حيث جرى الاستيلاء على جميع سلطات الخليفة الدنيوية، وجرى اقتسام أهم رمز من رموز السيادة وهو السكّة، بين الخلفاء والأمراء، وكذلك تولّي كاتب أمير الأمراء كثيراً من مهام الوزير، بل إن الخليفة لم يُعطَ الدخل الذي كان يأتي من ولايات الدولة مباشرة، ولم يحصل إلا على ما كان يحتاج إليه للإنفاق على أموره الشخصية والضرورية فقط(١).

ورغم ذلك كله، ظل الخليفة- اسمياً - الرئيس الديني والدنيوي للأمة الإسلامية، وكانت الأوامر تصدر باسمه. وبقي له الحقّ في تعيين وزير خاص لم يكن بالإمكان تجاهل وجوده.

ومع استيلاء البُوَيْهيين على السلطة في بغداد، صارت الأمور تزداد سوءاً، لأنهم لم يعترفوا بخلافة العباسيين، ورأوا الخلفاء مغتصبين للخلافة(٢). ولم يعترف معز الدولة البُوَيْهي بمؤسسة الخلافة إلا لدوافع سياسية. ولم يكن مركزه قوياً أو آمناً في البداية، إذ كان عليه مواجهة منافسيه الحمْدانيين بعد استيلائه على بغداد، لأن الحمْدانيين كانوا قد استولوا على منصب أمير الأمراء بالفعل، وكانوا يرجّحون كفّة النصر لصالحهم، ولم يتمكن معز الدولة من الاستيلاء على السلطة في بغداد إلا بالخديعة(٣). إضافة إلى ذلك، كان عليه مواجهة البَريديين والقرامطة.

وكان معز الدولة مدركاً لهذه المعارضة، ولذلك لم يرَ من الحكمة استعداء غالبية السكان في بغداد، وهم من السنة(٤). وحتى حينما كان يفكر في تنصيب شخص علوي محلّ الخلفاء العباسيين بعد أن يستتب له الأمر تماماً، وقد عبّر عن رغبته في نقل الخلافة إلى العلويين مباشرة بعد خلع الخليفة المستكفي لمجرد شكّه في أن الأخير كان يتآمر على سلطته. لكنه تراجع عن تنفيذ نيّته بناء على نصيحة أحد

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٥، ص٤٤٤.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٨.
(٣) انظر تدبيره في الاحتيال عند ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٩.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٧٣-٣٧٤.

رجال بلاطه حيث نبهه إلى أن: «ليس هذا برأي، فإنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلّين دمه. ومتى أجلست بعض العلويين خليفة، كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه»(١).

ووقعت هذه النصيحة موقع القبول من نفس معز الدولة، فأعرض عن ذلك، مدفوعًا باعتبارات المصلحة الشخصية، ورجحت الاعتبارات السياسية على كفّة عواطفه المذهبية، وفرضت عليه القبول بخليفة ليس علويًا. وبذلك وقع الاختيار على الخليفة العباسي المطيع لله. وهكذا صار الخلفاء العباسيون يحصلون على الاعتراف بوجودهم من جانب أولئك الذين لم يؤمنوا بحقهم في الخلافة(٢).

وربما يكون اعتناقهم للمذهب الزيدي(٣) ذا أثر في هذا، فمن مبادئ الزيدية القول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، أي القبول بوجود إمامين في آن واحد(٤).

عندما تولى البُوَيْهيون إدارة الخلافة، سعوا إلى جعل إمرة الأمراء وراثية في أسرتهم، مما أوجد نوعًا من الوراثة الأسرية الحاكمة في الدولة العباسية إلى جانب الخلفاء، وأقيمت إمارة دائمة ذات حقوق وراثية، فجُرد الخليفة على أيدي أولئك الأمراء تجريداً فعليًا من بقايا مهامه وامتيازاته السيادية، ولم يبق للخليفة يد في التعيين الفعلي للوزير، حيث إن معز الدولة البُوَيْهي سلب هذا الحق، وعيّن له كاتبًا يدير أمواله الخاصة وإقطاعاته(٥)، وصارت الوزارة من جهته هو ومَنْ خلفه من

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٨.
(٢) انظر: ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٧.
(٣) قال عنهم ابن حسول: "والغالب على الدَّيلَم التشيّع، فإنهم أسلموا على أيدي الناصرية". تفضيل الأتراك، ص٣٢. والناصرية نسبة للناصر الأطروش الزيدي.
(٤) ناقش هذا الموضوع، وبسط رأي الزيدية فيه، الجويني في كتابه غياث الأمم، ص١٣٩.
(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٨.

الأمراء(١). ولم يكتف معز الدولة بذلك، بل صار يتدخل حتى في تعيين كاتب الخليفة(٢) .بل إن حق تعيين الوزير والولاة من ناحية فعلية، أصبح الأمراء البُوَيْهيون يشاركون فيه(٣). ومُنح الخليفة المستكفي راتبًا يوميًا مقداره خمسة آلاف درهم(٤)، ثم خُفض إلى ألفي درهم عند تعيين خليفته المطيع لله(٥). وجُعل ذلك أيضًا تحت رحمة أولئك الأمراء. كما أن ممتلكاته الشخصية التي كانت تدرّ مائتي ألف دينار سنويًا وُضعت تحت يد كاتب(٦). لكن هذا الدخل، شأنه في ذلك شأن الراتب الشخصي، كان يتوقف على درجة رضا الأمراء البُوَيْهيين، فقد كان باستطاعتهم مصادرته إذا أرادوا ذلك، إذ صودر كثير من الممتلكات الشخصية للخليفة خلال حكم معز الدولة وأعطيت للجند(٧). وحين يحتاج الأمراء إلى المال المال جرت العادة أن يُطلب من الخلفاء التنازل عن جزء من أموالهم الخاصة إلى الخزينة العامة. وبما أن الخلفاء لم يكونوا في وضع يمكّنهم من مقاومة هذه المطالب غير العادية، لأنهم كانوا معرّضين لخطر الخلع، فقد اضطروا للقبول بها(٨)، ففي سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م طالب بختيار وهو عز الدولة ابن معز الدولة البُوَيْهي – تحت ذريعة الجهاد– الخليفة المطيع لله بأموال، فاضطر إلى دفع أربعمائة ألف درهم، بعد أن باع ثيابه وبعض أنقاض داره وجواهره ليواجه هذا الطلب غير العادي. وفي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩١م افتتن بهاء الدولة برغبته بثروة الخليفة الطائع لله، فخلعه وسلب جميع ذخائره(٩).

(١) ابن الطقطقى، الفخري، ص٢٨٨. وعن وزراء البُوَيْهيين، انظر: خواندمير، دستور الوزراء، ص٢٢٠.
(٢) الكُرْوي، البُوَيْهيون، ص١٨١.
(٣) ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص١٠٦.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٦.
(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١١٩.
(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٣٨.
(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٨٩.
(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٥٠.
(٩) انظر: الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص٢٤٠.

ومارس أولئك الأمراء البُوَيْهيون كل سلطات الخليفة، واتخذوا من شعارات الخلافة ما أسقط هيبة الخلفاء والدولة معًا، بل وأحكموا سيطرتهم على دخل الخليفة الشخصي ومصروفات بيته وأسرته بعد أن جردوه من امتيازاته السيادية. وكان من تجرؤهم على مؤسسة الخلافة أن زاحموا الخلفاء في أهم حق من حقوقهم الشرعية، ورسم من رسوم الدولة، وهو الدعاء لهم في الخطبة على المنابر(١).

أما الولاة أو حكام الولايات الذين اعترفوا بالخلافة العباسية كمؤسسة دينية، فقد ذكروا اسم الخليفة في خطبة الجمعة والمناسبات الرسمية أو الدينية الأخرى، ودلّ ذلك على اعتراف الحكام بالسلطة الدينية للخلافة، بينما كانوا مستقلين في جميع الأمور الأخرى، وحتى الخطبة في بغداد، والتي كانت رمزاً من رموز سيادة الخلفاء السياسية قبل مجيء البُوَيْهيين، حصل اعتداء عليها بعد مجيئهم؛ وجرى إقران اسم الأمير باسم الخليفة في الخطبة، وكان عضد الدولة قد استمرأ هذه البدعة(٢)، وإن لم يكن هو أول من ابتدعها، فقد كان الخليفة الراضي قد أمر أن يُخطب لابن رائق على جميع المنابر(٣)، ومن ثَمّ أصبحت ممارسة معتادة في عهود الأمراء البُوَيْهيين الذين خلفوه. ومع أن هذه السلطة أو الصلاحية كانت تحت سيطرة الناس أكثر مما كانت تحت سيطرة الخليفة أو الأمير البُوَيْهي، إلا أنه كان باستطاعة عضد الدولة أن يظهر قدرته على التحكّم عندما أمر بحذف اسم الخليفة الطائع لله مدة شهرين كاملين من على المنابر التي تحت سلطته(٤). ولكن على العموم، كان الأمير يتقدم بطلب إلى الخليفة من أجل وضع اسمه أيضًا في الخطبة. وجرت العادة أن يوافق الخليفة على ذلك. ولما كان ذلك أهم إشارة حاسمة لاعتراف الخليفة بالأمير، فقد وُجّه اهتمام شديد حتى للترتيب

(١) انظر على سبيل المثال: ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص٣٤٦؛ رسائل الشيرازي، ص٩٧، ص١١١.
(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٤٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٧٧.
(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص١٢٣.
(٤) انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٢٣٥؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٩٩.

الذي كانت الأسماء تتوالى فيه بعد ذكر اسم الخليفة.

وكان من شروط الصلح بين شرف الدولة وأخيه صمصام الدولة ولدي عضد الدولة أن يذكر اسم شرف الدولة في الخطبة في بغداد بعد اسم الخليفة مباشرة، وقبل اسم صمصام الدولة(١). وكان استبعاد اسم أي أمير من الخطبة في بغداد يعني بحكم الواقع إنهاء سيادته في بغداد، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تكرار إدخال اسم جلال الدولة واستبعاده من الخطبة في بغداد(٢).

وفي جميع الولايات التي كانت تحت السيطرة السياسية للبُوَيْهيين، لم تحتوِ الخطبة على اسم أمير الأمراء في بغداد إلى جانب اسم الخليفة فقط، بل احتوت أحياناً على أسماء أفراد آخرين من الأسرة البُوَيْهية(٣). وبالطبع، ففي الولايات التي كان الحكام فيها مستقلين سياسياً عن البُوَيْهيين، لم يدخل اسم البُوَيْهيين في الخطبة بل اسم الخليفة العباسي فقط، وذلك للإشارة إلى الاعتراف الديني بمؤسسة الخلافة.

أما بالنسبة للسكّة، فإن البُوَيْهيين لم يقتصروا على المشاركة في هذا الرمز الدال على السيادة، بل احتكروه أيضاً إلى الحد الذي حذف منه لقب (أمير المؤمنين) الوارد بعد اسم الخليفة، ولم تُسك أية عملة خلال حكم البُوَيْهيين تحمل لقب (أمير المؤمنين) بعد اسم الخليفة(٤)، إذ أصبح يُكتب اسم الخليفة فقط – وفي العادة – على الوجه الخلفي لقطعة العملة، بينما لم يكتب اسم أمير الأمراء وألقابه وكنيته فحسب، وإنما اسم ولقب كبير الأسرة البُوَيْهية، وأحياناً اسم ولي عهده على قطع العملة التي كانت تسك في بغداد(٥).

---

(١) ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٤٥٨، وانظر: الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص١٥٠.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٦١، ص٢٠٣.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٤٦. حينما اتفق مع معز الدولة سنة ٣٣٧هـ/٩٤٨م، وافق ناصر الدولة الحمْداني أن يقيم الخطبة لعماد الدولة ومعز الدولة وبختيار ابن معز الدولة في مناطق نفوذه.
(٤) Lane – Poole, Coins of Muhammadan Dynasities, II, p.140-220.
(٥) Lane – Poole, Coins of Muhammadan Dynasities, II, p200-206.

ولأن سك العملة كان خاضعاً لسيطرة البُوَيْهيين مباشرة، فإنه كان باستطاعتهم كتابة حتى الألقاب التي لم يمنحها الخليفة لهم، فقد كانت العملة التي تم سكها في بغداد سنة ٣٧٠هـ، تحمل لقب (شاهنشاه) أي (ملك الملوك) بعد اسم عضد الدولة(١). وهذا اللقب يتكرر كثيراً مع اسم بهاء الدولة(٢) وهو ابن عضد الدولة. وحتى لقب (ملك الملوك) يظهر على عملة فضية مسكوكة في همذان سنة ٤٠٦هـ(٣). ومن اللافت للنظر أن لقب (شاهنشاه) – وهو من ألقاب ملوك الفرس القدماء ويخالف العقيدة الإسلامية – يظهر على العملات المسكوكة في بغداد، ويتداول كثيراً في مراسلات الأمراء البُوَيْهيين، مع تشبث وإصرار على لقب (الشاهنشاهية)(٤)، مع أنه لا يوجد دليل تاريخي يبيّن أن هذا اللقب قد مُنح لأي من الحكام البُوَيْهيين قبل جلال الدولة ابن بهاء الدولة. ويمثل الجدل الذي ظهر بناء على طلب جلال الدولة لقب (ملك الملوك)، وما جرى من محاورات وفتاوى من القضاة لدراسة شرعية هذا الطلب دليلاً واضحاً على ذلك(٥).

ومن دراسة النقود، نرى أن أمر السيادة كان يتأرجح بين الخليفة و الأمير بالتناوب، فخلال عهود الأمراء الأقوياء كان اسم الخليفة يظهر بصورة عامة على الوجه الخلفي للعملة، بينما كان يظهر أثناء حكم البُوَيْهيين الضعفاء على الوجه الأمامي. ومع ضعف السلطة البُوَيْهية، نجح الخليفة القادر في وضع حتى اسم ابنه على قطع العملة التي كانت تضرب في بغداد(٦).

وهناك رسم من رسوم الدولة كان محصوراً في الخليفة وحده، وهو ضرب

(١) انظر ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٤٢١، ص٤٧٩، ص٥٩٥، ص٥٩٦، ص٥٩٨.
(٢) انظر ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٣٢٩، ص٣٣٥، ص٣٣٦، ص٤٠٢، ص٤١٦، ج٢، ص٣٨٨، ص٤٩١، ص٥٠٨.
(٣) British Museum Catalogue.
(٤) ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٣٠١.
(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٢٧. وانظر: الدوري، النظم الإسلامية، ص٦٦.
(٦) Lane – Poole, Coins of Muhammadan Dynasties, p219.

الطبول على بوابة قصره عند أوقات الصلاة، وحتى هذا الأمر تطاول عليه عضد الدولة، فأجبر الخليفة على إصدار الأمر بضرب الطبول أمام بوابة قصره ثلاث مرات في أوقات الصلاة الثلاث: المغرب، والعشاء، والفجر(١). ومن ثم أصبح هذا الرسم سارياً في ضرب الطبول على أبواب الأمراء البُوَيْهيين. ونجح كل من سلطان الدولة ابن بهاء الدولة وأخيه جلال الدولة في ضرب الطبول على أبوابهما خمس مرات في اليوم رغم احتجاجات الخليفة(٢).

ورغم طموح البُوَيْهيين في الحكم الفعلي، إلا أنهم رأوا من الأفضل السماح للخليفة بالاحتفاظ بسلطته من ناحية قانونية. وبناء على ذلك، فقد ظلت وظيفتا إصدار عهد التولية عند تغير الخليفة والأمير البُوَيْهي باقية ونافذة المفعول. ومع كونه عملاً شكلياً محضاً والخيار الوحيد أمام الخليفة، إلا أن أهمية هذا الإجراء لا يمكن التقليل من شأنه، فمن أجل إرضاء الناس كان لا بد من تطبيق هذا الإجراء، ولا يوجد مثال واحد أو حالة واحدة لم يطلب فيها الأمير البُوَيْهي هذا العهد. وجرى الرسم أن يعقد اجتماع يُدعى إليه كبار المسؤولين ومختلف الشخصيات المرموقة في البلاط وقادة الجيش والقضاة والفقهاء، وكان متسلم العهد يظهر بغاية الخضوع والجدية أمام الخليفة، ويقبّل يدي الخليفة، ثم يضع خلعة التشريف على رأسه كعلامة للاحترام، ثم تقرأ محتويات عهد التولية بصوت عال، ويقسم كل من الأمير المتسلم للعهد والخليفة أيماناً مشتركة على الولاء من جانب الأمير، والصدق من جانب الخليفة(٣).

وكان الناس يولون أهمية كبرى لعهد التولية هذا. وكان لا يزال من الصعب على أي حاكم تثبيت نفسه بصورة دائمة في الحكم بدون ضمان هذا العهد. وفي

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٤٦؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٧٧.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٢١، ص١٦٢.
(٣) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص١٠٧، ص١٦٩، ص٢٨٤.

حالات الأطراف المتنازعة، والمغتصبين، يُعدّ عاملاً رئيساً في تثبيت ادعاءاتهم(١). ومما يذكر في هذا الموضوع أنه بعدما سجن أبو تغلب الحمْداني والده سنة ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م، امتنع عليه بعض إخوته، وانتثر النظام الذي كان يجمعهم. فاحتاج أبو تغلب إلى مداراة الخليفة، وتجديد عقد الضمان، ليحتج بذلك للجند، ويستظهر به على إخوته؛ فبذل لبختيار عز الدولة مليوناً ومائتي درهم في كل سنة(٢).

لكن كل شيء كان يتوقف على موافقة الأمير البُوَيْهي الحاكم، الذي لا يمكن لخليفة إصدار عهد التقليد دون موافقته. والواقع أن غالبية الحكام والمغتصبين وملوك الأطراف كانوا يتقدمون إلى الأمراء البُوَيْهيين من أجل هذه المنحة، لا إلى الخليفة الذي اعتاد أحياناً على إصدار هذه العهود حتى ولو كانت ضد رغبته، كما في حالة ابن محتاج قائد السامانيين الخارج عليهم، الذي قُلِّد بواسطة ركن الدولة حكم خُراسان والتي كانت بأيدي الأمراء السّامانيين(٣). وكان باستطاعة أمير الأمراء بل وأي حاكم بُوَيْهي أن يجعل من كل هذا الإجراء مجرد أضحوكة، فعندما أراد بختيار استرضاء ابن عمه فخر الدولة للفوز بتأييده ضد عضد الدولة، طلب إلى الخليفة الطائع لله إصدار عهد تولية له ولسهلان بن مسافر قائده العسكري لحكم الولايات التي تحت سيطرتهما كحاكمين معينين من جانب الخليفة، لا كنائبين لعضد الدولة كما كان الترتيب السابق. وقد منح سهلان أيضاً لقب (عصمت الدولة)، وكان ينادى بكنيته. لكن كلا هذين الشخصين – وبسبب خوفهما من عضد الدولة – لم يجرآ حتى على ارتداء خلعة التشريف، ولم يجرؤ سهلان على اتخاذ لقبه(٤).

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٧٨.
(٢) انظر القصة التي سردها الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص١١٣ من أن المظفر بن علي مولى أبي المعالي (حاكم مرشص) أمر كاتبه أن يكتب كتاباً عن الخليفة إليه بالتعويل في تدبير الأمور عليه، ويؤكد ثقته بإدارته.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٩٤.
(٤) ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص١٣١. وانظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤١١.

وهناك حق آخر للخلفاء، وهو إضفاء ألقاب التشريف. وكان هذا هو الحقّ الوحيد الذي بقي للخلافة، ويمكّن الخلفاء من إطراء بعض الأمراء أو التودد إليهم(١)، فحينما تم الصلح بين بختيار وأبي تغلب الحمداني، كان من ضمن بنود الصلح أن يحصل أبو تغلب على لقب. فاستصدر له بختيار من الخليفة لقب (عدة الدولة) (٢). ولما كان هناك افتتان مستمر بين الأمراء من أجل الحصول على ألقاب التمجيد من الخلفاء، فقد حرص هؤلاء الأمراء على كيفية منحهم لهذه الألقاب، ومارسوا قدراً كبيراً من الفطنة والذكاء في ابتكار الألقاب المناسبة في كل حالة، بل كان الحصول على كنية من الخليفة شرفـًا عظيمـًا أصرّ كبار المسؤولين أحيانـًا على نيله، فعندما أراد عضد الدولة أن يستميل وزير بختيار، طلب الوزير إقرار لقبه وإصدار كنية له من الخليفة(٣). وبينما كان الخلفاء راغبين في منح ألقاب عظيمة من هذا القبيل للسّامانيين الذين كانوا موالين للخلافة أكثر من أي أمير آخر مناصر لهم، فإنهم لم يستطيعوا منحهم هذه الألقاب. وعلى العموم، فإن الطلب للحصول على لقب لم يكن يُقدم للخليفة مباشرة بل للأمير الْبُوَيْهي في بغداد. ونشأ بين الْبُوَيْهيين أنفسهم تنافس شديد على الألقاب(٤).

وإزاء هذه المتلازمة من ضعف مؤسسة الخلافة وقوة الْبُوَيْهيين، وجد الخلفاء أنفسهم مُطالبين ومُرغَمين على إغداق ألقاب كبيرة طنانة وفضفاضة للبُوَيْهيين ولمن يرغب الْبُوَيْهيون بمكافأته على ولائه وخدمته لهم، والزيادة في الألقاب(٥). ولم يكتفوا بألقاب محدودة أو مفردة، بل صاروا يطالبون بتثنية الألقاب وتثليثها أحيانـًا(٦).

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٦٥.
(٢) ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص١٧.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٩٢.
(٤) انظر :ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٢٩٩ على سبيل المثال.
(٥) ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٣٠١.
(٦) انظر على سبيل المثال الرسالة التي كتبها الصابي عن الخليفة الطائع لله: «.... وأضاف إلى اللقب =

قال حفيد أبي إسحاق الصابي كاتب الرسائل المشهورة: حدثني إبراهيم بن هِلّيل جدي قال : لما ورد عَضُد الدَّوْلة في سنة ٣٦٤هـ للمعاونة على الأتراك، قال لي في بعض ما تجاذبنيه: قد عرفتَ يا أبا إسحاق ما كان من العم مُعِزّ الدَّوْلة في منعنا من اللقب بـ(تاج الدَّوْلة) وردّنا عنه، ولو جئنا نتلقب الآن به لقبح أن يقال عَضُد الدَّوْلة وتاج الدَّوْلة. فقلتُ : ولم لا يقال: و(تاج الملة) سيجمع في اللقبين بين الدَّوْلة والمِلّة ؟ قال: صدقت، فاكتم هذا الأمر إلى أن يحضر وقته. فلما عاد في سنة ٣٦٧هـ تلقب به، وصارت الألقاب مثناة بعد ذلك(١). ومنه اشتق الصّابي عنوان كتابه (التاجي).

وبسبب حالة الضعف التي كانت تمر بها مؤسسة الخلافة، فقد الخلفاء حتى حق إصدار عهود التولية على البلدان، وللوظائف الكبرى، والألقاب. وعلى الرغم من إصدارها بأسماء الخلفاء كما يظهر من رسائل الصابي، إلا أنها كانت تتم فعلياً بإيعاز من البُوَيْهيين المتغلّبين. وما كان إبقاؤهم على الإصدار بأسماء الخلفاء إلا لحاجتهم إلى إضفاء الصبغة الشرعية على تلك العهود(٢).

ولأسباب سياسية، فإن الأمراء البُوَيْهيين كان يصدرون الأوامر المهمة باسم الخليفة، وبخاتمه الذي كان هو صاحب الحقّ الوحيد فيه(٣). وكان ختم الخليفة مطلوباً على جميع المراسلات الهامة التي تتم مع الولاة(٤)، بل وعلى العقود التي

=
بـ(عضد الدولة) اللقب بـ(تاج الملة)؛ إذ كانت آثارك الجميلة، وأياديك الصالحة موجبةً ذلك، وداعيةً إليه، ومقتضية له، وباعثة عليه. وخرج أمره بأن توفى هذا الحق في محاوراتك ومكاتباتك، إفراداً لك باللقبين، عمن لقبه باللقب الواحد، وإنافة بك عن غايات الباقي منهم والبائد، فتلق تاج الملة وعضد الدولة أبا شُجاع – أطال الله بقاءك – ذلك أجمع بالحيازة له، والاشتمال عليه، وكن عاملاً بحسبه فيما يستوفيه من هذا الحق من المكاتبات الصادرة عنك، والواردةِ عليك». ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص١٥١، ص١٦٥.

(١) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص١٣١.
(٢) انظر ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٣٠٨، ص٣١٢، ج٢، ص١٧، ص٢٣، ص١٧٥ على سبيل المثال. وانظر: المختار من رسائل الصاحب بن عباد، الباب الثاني ص٦٥-١١٤.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٨٩.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٤٥.

كانت تبرم مع المسؤولين حول عملية التقييم للممتلكات والضرائب(١)، لكن هذا كان يبدو إجراء شكلياً محضاً، إذ كان الأمير البُوَيْهي يتخذ الترتيبات التي تروقه ويرسل الوثائق للخليفة لمجرد الختم.

لقد وجد الخلفاء أنفسهم في عهد تسلّط البُوَيْهيين مرغمين على التنازل عن كثير من الحقوق الشخصية، إضافة إلى الرسوم الخلافية، ولعلّ ما قاله الخليفة المطيع لله حين صادره بختيار سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م أوضح شاهد على ذلك. فقد قال: «أنا ليس لي غير الخطبة، فإن أحببتم اعتزلت»، فشدّد عليه حتى باع قماشه(٢). كما يعبّر عن ذلك الاستقبالُ الكبير ذو المشهد المهيب الذي عقده الخليفة الطائع لله لعضد الدولة البُوَيْهي، والموكب الحافل الذي سار فيه ببغداد، والذي وصفه أبو القاسم الشيرازي الذي كان حاضراً ذلك الاستقبال(٣)، وكان عهدهم هو العهد الذي قام فيه الخلفاء شخصياً بالخروج لاستقبال الأمراء البُوَيْهيين في المناسبات الرسمية(٤)، ففي سنة ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م «ماتت أخت معز الدولة، فنزل المطيع لله في طَيّاره(٥) إلى دار مُعز الدولة يعزيه»(٦)، وفي سنة ٣٦٨هـ/ ٩٨٧م ٣٦٨هـ/ ٩٨٧م ذهب الخليفة الطائع لله لمقابلة عضد الدولة بجميع جيشه المقيم. وذهب أيضاً ليقدم التعازي لبهاء الدولة بوفاة والده شرف الدولة(٧). كما ذهب لتعزية صمصام الدولة بوفاة والده عضد الدولة سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م(٨).

إن هذا التنازل الخطير عن الرسوم المتوارثة يجعلنا لا نستغرب حينما نرى أن البُوَيْهيين قد تجرأوا على الخلفاء وأكثر من ذلك بأن أطلقوا على أنفسهم

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٦٠.
(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٠٢.
(٣) الشيرازي، رسائل الشيرازي، ص١٤-١٥.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٤٥؛ الدوري، النظم الإسلامية، ص٦٠.
(٥) الطَّيَّار: ضرب من السفن النهرية.
(٦) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٠١.
(٧) انظر: الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ص١٨٢-١٨٣.
(٨) العُتْبي، اليميني، ص٣١٢.

(مملكة)(١) بعد اتخاذهم لقب (ملك)(٢)، فأصبحت مملكتهم دولة داخل دولة الخلافة. بل إن الدولة والملك انتقلا من العباسيين إلى البُوَيْهيين، ولم يبق في أيدي العباسيين إلا «أمر ديني اعتقادي لا ملكي دنيوي» كما عبّر البيروني(٣).

وشكل الصراع الداخلي بين البُوَيْهيين أنفسهم عنصراً آخر من عناصر ضعف الدولة، حيث كان الخلفاء مضطرين لإعلان ثقتهم بالأمير الغالب، وتبرؤهم من الأمير المغلوب(٤)، مما أسقط هيبة الخلافة وأفقدها كثيراً من احترام الناس.

أما وضع الناس، فيمكن استخلاصه من قول ابن الأثير الذي تحدث عن نزول معز الدولة بدار مؤنس ببغداد سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م، و«نزل أصحابه في دور الناس؛ فلحق الناس من ذلك شدّة عظيمة. وصار رسماً عليهم بعد ذلك»(٥). وفي حادثة أخرى، قال: شغب الجند على معز الدولة واشتدوا في ذلك؛ «فاضطر إلى خبط الناس وأخذ الأموال من غير وجوهها، وأقطع قواده وأصحابه القرى جميعها التي للسلطان وأصحاب الأملاك، فبطل لذلك أكثر الدواوين، وزالت أيدي العمال. وكانت البلاد قد خربت من الاختلاف والغلاء والنهب، فأخذ القواد القرى العامرة، أما الأتباع فإن الذي أخذوه از داد خراباً فردّوه، وطلبوا العوض عنه، فعُوضوا. وترك الأجناد الاهتمام بمشارب القرى، وتسوية طرقها فهلكت وبطل الكثير منها، وأخذ غلمان المقطعين في ظلم وتحصيل العاجل، فكان أحدهم إذا عجز الحاصل تممه بمصادرتها»(٦).

وفي هذا العام نفسه، ونتيجة لخراب القرى «اشتد الغلاء ببغداد حتى أكل

---

(١) يرد هذا الاسم كثيراً في مراسلاتهم، انظر على سبيل المثال: ديوان رسائل الصابي، ج١، ص١٩، ص١٨١، ص٢٦٢، ص٣٦٣، ص٣٦٨، ص٣٩٦، ص٤٣١، ص٥٤٩.
(٢) أول من اتخذ هذا اللقب عضد الدولة. ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٢٣٥. وانظر ديوان رسائل الصابي، ج١، ص٥٢، ص٥٥ على سبيل المثال.
(٣) الآثار الباقية، ص١٣٢.
(٤) يتضح هذا كثيراً في ديوان رسائل الصابي، انظر على سبيل المثال: ج١، ص١٤٠.
(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٦.
(٦) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢١٠-٢١١. وانظر ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص٣٨٨، ص٣٩١.

الناس الميتة والكلاب والسنانير، وأُخذ بعضهم ومعه صبي قد شواه ليأكله، وأكل الناس خروب الشوك، فأكثروا منه وكانوا يسلقون حبّه ويأكلونه، فلحق الناس أمراضٌ وأورام في أحشائهم، وكثر فيهم الموت حتى عجز الناس عن دفن الموتى. فكانت الكلاب تأكل لحومهم. وانحدر كثير من أهل بغداد إلى البصرة فمات أكثرهم في الطريق، ومن وصل مات بعد مدة يسيرة. وبيعت الدّور والعقار بالخبز»(١).

ولعل في قول علي بن محمد صاحب الزَّنْج مخاطباً بني العباس:

بني عمّنا ولّيتُم التُّركَ أمْرَنا ونحن قديماً أصلُها وعمودُها

فما با لُ عُجْمِ التُّرك تقسم فَيْئنا ونحن لديها في البلاد شهودُها(٢)

ما يعكس سخط الناس وغضبهم من تغلّب أولئك القادة العسكريين، سواء الأتراك أم البُوَيْهيون الفرس. وفيه وفي النصوص السابقة له من كلام ابن الأثير ما يعبّر بجلاء عما وصلت إليه أحوال الخلافة والناس من سوء وضعف.

ويمكن الحصول على أحسن وصف لوضع الخلفاء العباسيين في ظل الحكم البُوَيْهي مما قاله الخليفة المطيع لله (٣٣٤-٣٦٣هـ/ ٩٤٦-٩٧٤م) عندما أجاب على طلب بختيار بالإسهام من دخله الشخصي في نفقات الجهاد: «الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي، وإلّي تدبير الأموال والرجال. وأما الآن وليس لي منها إلا القوت القاصر عن كفايتي وهي في أيديكم وأيدي أصحاب الأطراف، فما يلزمني غزو ولا حج ولا شيء ما تنظر الأئمة فيه، وإنما لم مني هذا الاسم الذي يخطب به

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢١٧.
(٢) الصفدي، الوافي، ج٢١، ص٤١٢.

على منابركم تسكنون به رعاياكم. فإن أحببتم أن أعتزل، اعتزلت عن هذا المقدار أيضـًا وتركتكم والأمرَ كلّه»(١).

ورغم الوضع المتردي الذي انحدرت إليه الخلافة في بغداد، والإهمال الذي لحقها ولحق بالخلفاء من قبل البُوَيْهيين، فإن النفوذ الأدبي الذي تمتع به الخلفاء لدى المسلمين السنّة كان من العظمة بحيث إن البُوَيْهيين أنفسهم شعروا بالاعتزاز عندما كانوا يقدمون بناتهم وأخواتهم للخلفاء للزواج منهن(٢). وفي مقابل ذلك، لم يستطيعوا –أبداً– الزواج من بنات الخلفاء وأخواتهم(٣). وبهذا الوضع، استقبل الخلفاء وفوداً من مختلف الحكام المسلمين السنّة المستقلين الذين أصدروا إليهم عهود تولية، وتلقوا منهم هدايا ثمينة في مناسبات مختلفة، فقد كان من المألوف أن يرسل الأمراء السنّة وهم مستقلون، هدايا كثيرة إلى الخليفة(٤)، كما ألقوا الخطب في الحجيج الذاهب إلى مكة(٥) . بل إن الأمراء البُوَيْهيين– ومن أجل أن يدخلوا في روح الناس جلال مقام الخلافة وهيبتها – رأوا من المناسب والحكمة إبراز مظاهر الأبهة والحفاوة في المناسبات الاحتفالية. علاوة على ذلك، فإن الأمراء البُوَيْهيين رأوا من واجبهم الحفاظ على هيبة الخلافة وسلامة أوضاعها في أعين الأمراء المسلمين، بأن طلبوا إلى هؤلاء الأمراء تقديم الولاء والبيعة للخليفة، وذكْر اسمه في الخطبة وعلى النقود في مناطقهم، ففي سنة ٤٠١هـ/ ١٠١٠م حينما خطب الأمير قرواش بن المقلد العقيلي للخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله صاحب مصر بأعماله كلها وهي: الموصل والأنبار والمدائن والكوفة وغيرها، احتجّ الخليفة القادر بالله

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٤٩؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٣٩.
(٢) انظر: ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٩٠.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٦٤. في سنة ٣٦٩هـ دبّر عضد الدولة مصاهرة بينه وبين الخليفة الطائع، وذلك بزواجه من ابنة الخليفة الكبرى. وهذا لا يتناسب مع ما جاء في ذيل تجارب الأمم، حيث ذكر الروذراوري في أحداث سنة ٣٧١هـ، ص٣٠. أن عضد الدولة، وفي طريق عودته إلى بغداد، أبلغ أن الخليفة متجاف عن ابنته وأنه لم يقربها.
(٤) تاريخ البيهقي، ص٣٢١.
(٥) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص٢٩٦.

على ذلك، وأرسل القاضي أبا بكر ابن الباقلاني إلى بهاء الدولة يسأله اتخاذ ما يلزم. فأكرم بهاء الدولة القاضي أبا بكر، وصرف مائة ألف دينار لتنفق على العسكر. وأمر أحد قادته بالمسير لحرب قرواش، الذي قطع الخطبة للفاطميين، وأعاد الخطبة للقادر بالله(١) . وحتى الحكام البُوَيْهيون في إيران ورغم كونهم شيعة، فإنهم استمروا في الاعتراف بالخلافة العباسية، من خلال تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر حيث يظهر اسم الخليفة العباسي على جميع العملات المسكوكة في الولايات التي حكمها البُوَيْهيون في إيران(٢). ومن أجل إقناع الناس بشرعية مطالبهم، تلقوا عهود تولية من الخليفة(٣)، وارتدوا خلع التشريفات التي كان يرسلها إليهم الخلفاء بكل عظمة وأبهة واعتزاز، كما حدث حينما قُلّد ركن الدولة خُراسان، لبس الخلع، وبرز فيها للناس، وقرىء عهده على خُراسان في المسجد الجامع(٤).

وقد وُجدت في بغداد بعض الالتزامات الدينية التي لا يمكن القيام بها إلا من قبل الخلفاء أنفسهم. فـرغم مساعي البُوَيْهيين لاغتصاب هذه المهام، نجح الخلفاء في الاحتفاظ بها. فعلى سبيل المثال، ظل تعيين القضاة حقاً من حقوق الخليفة حتى أثناء حقبة الضعف، ولم يكن بإمكان أي قاض ممارسة وظيفته إلا إذا كان معيناً مباشرة من قبل الخليفة. وعندما لم يكتف معز الدولة سنة ٣٥٠هـ/ ٩٦١م بتعيين قاضي القضاة دون إذن الخليفة، وأقطع تلك الوظيفة بالتزام مقداره مائتا ألف درهم سنوياً(٥)، لم يجد معز الدولة الأمور تسير وفق هواه بسهولة، فقد رفض الخليفة استقبال مرشحه، ولم يسمح بتقديمه أمامه حتى عند استقبال الناس في المناسبات

---

(١) انظر: ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٦٣. وكون بهاء الدولة شيعياً أوقعه في وضع محرج ليبرر عمله بإسقاط اسم الخليفة الفاطمي من الخطبة. وقد أعدّت وثيقة (محضر) سنة ٤٠٢هـ/١٠١١م من قبل القضاة وعلماء العلويين للقدح في نسب الفاطميين، الذين شجبوا ذلك. ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٧٣.

(٢) انظر: Lane – poole, Coins of Muhammadan Dynasties.

(٣) ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص٩، ٩٧، ١١٠، ١٦٠، ١٦٦ على سبيل المثال. وانظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤١١.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٥١.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٣٠-٢٣١؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٧١.

الرسمية. وعندما أعفي من منصبه بعد عامين، ألغى خلفه جميع أحكامه؛ لأنها صادرة عن قاضٍ اشترى وظيفته شراء(١). وعندما أراد بهاء الدولة وضع الجهاز القضائي تحت إمرة قاضٍ شيعي، لم ينجح في ذلك بسبب رفض الخليفة ترشيح هذا القاضي، وبناء على ذلك، فإن الأمير البُوَيْهي الذي كان متمتعاً بجميع السلطات في المجالات الأخرى، اضطر للاكتفاء بأحد حملة المناصب المسمى بالنقيب لإدارة شؤون العدالة بين الشيعة حسب قوانين مذهبهم(٢).

وهناك نسخة من كتاب تعيين قاضٍ للقضاة صادرة سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م باسم الخليفة حفظها الصابي في رسائله(٣)، وهي ذات أهمية لأنها تدل على مقدار الاستقلالية التي تمتع بها القضاة، والتي لا يستهان بها. ولما كان معظم القضاة يتقاضون رواتب ضئيلة جداً لا تكفي إلا لإعالتهم وإعالة أسرهم، أو في بعض الأحيان لا يتلقون أية رواتب على الإطلاق(٤)، فإنهم لم يكونوا ميالين لممارسة ضغط سياسي، ولم يخشوا الخليفة أو الأمير(٥).

ويمكن القول: إن الخليفة القادر بالله لم يجرؤ على عزل قاضي بغداد أبي حامد أحمد بن محمد الإسفراييني (ت٤٠٦هـ/ ١٠١٦م)، بل على العكس كان القاضي يستطيع هزّ عرش الخليفة ببضع كلمات يرسلها إلى خُراسان، حيث قال: «اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولّانيها الله تعالى، وأنا أقدر أن أكتب رقعةً إلى خُراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك»(٦). ويذكر في هذا المجال اعتراض أبي الحسن الماوردي (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) على حصول جلالة

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٣٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٨٠.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٠.
(٣) ديوان رسائل الصابي، ج٢، ص٢١٦. وفيها: إن على القاضي تدبر القرآن بانتظام، وأداء الصلاة يومياً، وإظهار العدل بين المسلمين وغيرهم. كما إنه مخوّل باختيار العدول، وتعيين كاتب عدل ذي خبرة، وحاجب ذي ضمير يقظ، ونائب ثقة ينوب عنه إن لم يستطع مباشرة أعماله بنفسه.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٣٨.
(٥) متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٣٩٨، ص٤٠٦.
(٦) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٦٤.

الدولة على لقب (ملك الملوك)(١).

وبالإضافة إلى القضاء بالعدل، كان من أهم واجبات القضاة إعداد قائمة بالعدول الموثقين الذين يجب أن يتحلوا بالخلق البالغ الرفعة. وكان القضاة في منتهى الدقة عند إصدار هذه القائمة. وكانت تصدر ترشيحات جديدة كل ستة أشهر، ويصار إلى حذف الأسماء غير المرغوب فيها(٢). وكان يختار من بين هؤلاء العدول أو الموثقين عدد محدد من الأشخاص لتشكيل هيئة لمساعدة القضاة(٣). وكان العدول أو الموثقون يعيَّنون من جانب القضاة شخصياً، وعليهم إخلاء مراكزهم تلقائيًا عند إقالة أو صرف القاضي الذي عيّنهم(٤). ويمكن إثبات أن القضاة لم يتأثروا بالسلطات الزمنية في اختيار العدول، من الحقيقة القائلة: إنه عندما أمر أحد القادة العسكريين التابعين لعضد الدولة القاضي بإدخال اسم معين في قائمة الموثقين أو العدول، أجابه قائلاً: «ليس هذا من أشغالك، إنما الذي يتعلق بك الخطاب في زيادة قائد ونقل مرتبة جندي وما يتعلق بهم. أما الشهادة وقبولها فهي إلى القاضي، وليس لنا ولا لك الكلام فيه. ومتى عرف القضاة من إنسان ما يجوز معه قبول شهادته، فعلوا ذلك بغير شفاعة»(٥).

وكان باستطاعة الخليفة كرئيس ديني أن يتدخل إذا اعتقد أن هناك أي شخص مشكوك في خلقه أدخل اسمه في قائمة العدول أو الموثقين. ومع ذلك، كان يحدث أحيانًا أن يصبح وضع القاضي مهدداً بالخطر إذا مارس الأمير الحاكم ضغطًا عليه. وفي حالة من هذا القبيل، كان يتم التوصل إلى تسوية تصالحية أو توفيقية(٦).

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٢٧.
(٢) متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٣٨٢.
(٣) متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٤٠١.
(٤) متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٤٠٤.
(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٤٠٦.
(٦) خرج تاجران للحج، فتبايعا وهما بمكة عقاراً في الكرخ، وأشهدا رجلاً من الذين حضروا الموسم، لكنه لم يعترف به –رسمياً– كشاهد. وعندما طلب المشتري مساعدة الأمير البُوَيْهي بهاء الدولة، أصدر أوامره إلى نائبه في بغداد للنظر في الأمر، فوضع القضاة الأربعة في موقع محرج، وكان الخليفة القادر
=

وكان الخليفة يراقب أئمة المساجد كونهم مسؤولين أمام الخليفة مباشرة، وكان بوسع الأمراء البُوَيْهيين – إذا رغبوا في ذلك – منع تنفيذ أوامر الخلفاء. ومع ذلك، لم يحاولوا – عادة – التدخل في شؤونهم مراعاة للمشاعر العامة بين الناس. كذلك كان أئمة المساجد مسؤولين عن عدم الغلو وإدخال بدع في خطبة الجمعة. وعندما أدخل بعض سفهاء الشيعة بدعة تمجيد علي بن أبي طالب بما هو خارج عن المألوف في الخطبة في جامع براثا سنة ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩ م، عيّن الخليفة خطيباً من قبله. ورغم أنه رُجم بالحجارة وتوقفت الصلوات، فإن زعماء الشيعة اعتذروا للخليفة، واستأذنوه في إعادة الصلوات والخطبة حسب العادة، وقد تم تنفيذ ذلك(١).

ومن البراهين على أن المهام الدينية كانت لا تزال من سلطات الخليفة، أنه عندما شعر الخليفة القائم سنة ٤٢٦هـ/ ١٠٣٤م بالمضايقة من جلال الدولة، أصدر أوامره – لجعل جلال الدولة يثوب إلى رشده– إلى القضاة والفقهاء والأئمة وكتّاب عقود الزواج بالتوقف عن أعمالهم(٢).

وقد سبق أن تبين أن البُوَيْهيين لم يؤمنوا بالحقوق الشرعية للخلافة العباسية، وبالتالي لم يولوها أي اهتمام. ولذلك، لم يكونوا صادقين في الالتزامات التي أقسموا عليها، والتي كانت ذات طابع ديني بحت. وكان احترامهم ظاهرياً لمؤسسة الخلافة دون شك، وحاولوا المحافظة على هيبتها أمام أعين الناس، لكن ذلك كان من أجل خدمة أهدافهم السياسية بالدرجة الأولى. من ناحية أخرى، قاموا ببعض

=

بالله أمرهم أن لا يقبلوا في مثل ذلك إلا شهادة الشهود المعدلين؛ فامتنع أحدهم واحتجّ بما رسم له من دار الخلافة. فغاظ نائب الأمير فعله! فأطلق لسانه بالوقيعة فيه؛ فهرب. أما الثلاثة الآخرون فتم استدعاؤهم من قبل الخليفة الذي وبخهم وسجنهم في قصره. وخرج الأمر بإسقاطهم من القائمة وأمر بقراءته على المنبر في المسجد الجامع. ثم تمت تسوية الأمر، وذلك عندما أُوضح للخليفة أن أوامره قد لا تُنفذ، وأن واحداً من الشهود كان الحاضر الوحيد الشاهد على خلع الخليفة السابق، ومبايعته بالخلافة. الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص٣٢٨-٣٣١.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٨٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢١٥.

الأعمال التي زادت من تدهور وضع الخلفاء، وأساءوا كثيراً إلى أهل السنة في بغداد.

وعندما وطّد معزّ الدولة سلطته في بغداد، حاول إبراز أهمية الشيعة الذين كانوا يشكلون نسبة بسيطة من السكان(١)، وذلك على حساب الأكثرية السنية. وقد جرأ تشجيع الدولة الشيعة إلى درجة جعلتهم يكتبون كلمات مسيئة بحروف بارزة على مساجد أهل السنة وبيوتهم وذلك سنة ٣٥١هـ/ ٩٦١م: وفيها لعن لبعض الصحابة. وعندما وجد معز الدولة أن تلك الكتابات أزيلت أثناء الليل، أمر بأن توضع مكانها عبارة جاء فيها: (لعن الله الظالمين لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم)(٢).

وفي السنة التالية، أي سنة ٣٥٢هـ/ ٩٦١م أدخل معز الدولة طقوس عاشوراء (العاشر من شهر محرم)، وأمر بإقفال جميع الدكاكين والأسواق في ذلك اليوم، كما أمر النساء بارتداء ملابس من الشعر لإحياء الذكرى الحزينة لاستشهاد الحسين، وأُمرت النساء بالخروج وقد نثرن شعورهن وطلين وجوههن بالسواد، وأن يطفن في المدينة وضواحيها وهن يلطمن وجوههن حداداً(٣).

أما العيد المهم الآخر للشيعة وهو عيد الغدير، فقد جرى الاحتفال به في غاية الفرح والبهجة، فأضيئت الأماكن الرسمية، وفتحت المتاجر طيلة الليل(٤).

ومع وجود معز الدولة على قمة السلطة، كان الخلفاء عاجزين عن إيقاف هذه البدع التي كانت تؤذي مشاعر أهل السنة. ورغم نقمة هؤلاء، فقد كان الشيعة يقومون بها. كما أن الفتن الطائفية كانت تلوح بين الحين والآخر(٥).

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٧٣.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٧٥؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٠٠.
(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٧٩؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٠١.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٨٠.
(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٨٥، ص١٩٩.

بل إن أهم وظيفتين دينيتين، وهما إعلان الجهاد والإشراف على شؤون الحج، كان مصيرهما الإهمال في العهد البُوَيْهي. وقد تخلى الخليفة عن هاتين المسؤوليتين قائلاً: إنهما تعودان إلى أولئك الذين تولوا إدارة الدولة، بينما لم يهتم البُوَيْهيون – بوصفهم شيعة – بالقيام بهما لأنهما كانتا تنطويان على إنفاق الأموال دون أن تتحقق منهما مصلحة معينة لهم. ونذكّر أن مكة المكرمة والمدينة المنورة كانتا آنذاك بأيدي الخلفاء الفاطميين.

وخلال هذه الفترة من انعدام المسؤولية، ولا سيما عندما كان اهتمام الحمْدانيين مقسماً بين قتال ا لبيزنطيين من ناحية، والبُوَيْهيين من ناحية أخرى، تمكن البيزنطيون من الإغارة على الأراضي الإسلامية، والتسبب في أضرار وخسائر لا حصر لها في الأرواح والممتلكات الإسلامية، وقد مست تلك الفظائع التي ارتكبوها(١) قلوب جميع المسلمين باستثناء الأمير البُوَيْهي(٢).

وعندما أغار البيزنطيون على نَصِيبين في سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م (٣) واستولوا عليها وأحرقوها وقتلوا الرجال والنساء وأسروا الأطفال، جاء عدد من أهالي ديار بكر وديار ربيعة إلى بغداد، وأخذوا يدعون المسلمين من المساجد والمشاهد إلى

(١) من تلك الفظائع أنه ورد الروم عين زَرْبة سنة ٣٥١هـ/٩٦٢م فقتلوا عدداً كبيراً من الرجال والنساء والصبيان والأطفال، وبقي الدمستق مقيماً في بلدان الإسلام أحد عشر يوماً، وفتح حول عين زربة أربعة وخمسين حصناً، وقتل أربعة آلاف وأربعمائة رجل من أهل طرسوس. انظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٣٣؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٣٣٦. وفي سنة ٣٥٤هـ/٩٦٥م أسر مائتا ألف إنسان (رجال ونساء وأطفال) إلى بلاد الروم. وجعل ملك الروم نقفور المسجد الجامع بطرسوس إسطبلاً لدوابه، وفعل بأهلها الأفاعيل، وتنصّر بعض المسلمين. انظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٥٠-٢٥١؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٣٦٣.

(٢) في سنة ٣٥٥هـ/٩٦٦م خرج من خُراسان جمع عظيم يبلغون عشرين ألفاً وفيهم القضاة والشيوخ، ويظهرون أنهم غزاة. وطلبوا من ركن الولة السماح بقطع الحدود، فوافق. فطلبوا مبلغاً كبيراً من المال، بقولهم: "نحتاج إلى مال خراج هذه البلدان كلها التي في أيديكم، فإنكم إنما جبيتموها لبيت مال المسلمين لنائبة إن نابتهم، ولا نائبة أعظم من طمع الروم والأرمن فينا، واستيلائهم على ثغورنا، وضعف المسلمين عن مقاومتهم". وسألوه مع ذلك أن يخرج معهم جيشاً ينضمون إليهم. وأخذوا في هذا النحو من الكلام ورفع الأصوات. فلما لم يجدوا سبيلاً من طريق القول إليه والشغب به، عدلوا إلى مشاتمة الدَّيْلَم ولعنهم وتكفيرهم. وأدى هذا إلى نزاع مع ركن الدولة الذي اتبع معهم مكيدة، فهزمهم؛ فعادوا إلى الرَّيّ من حيث أتوا. انظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٥٩-٢٦٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٩٣-٢٩٤؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٣٧٤.

(٣) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٤٢٢، ص٤٢٧.

القتال. عندئذ فقط، انضم إليهم عدد من أهل بغداد وذهبوا جميعاً إلى قصر الخليفة، وتمكنوا من الدخول والوصول إلى الخليفة عن طريق النوافذ، واستخدموا معه لغة وقحة قائلين له: إنه كان عاجزاً عن القيام بالواجبات التي فرضها الله على الأئمة. وجاء وجهاء بغداد للاحتجاج ومعهم بختيار البُوَيْهي الذي ادّعى أنه كان يزور قبر الإمام علي، لكنه كان في الواقع في رحلة صيد. وخاطبوه قائلين: «إنك تهمل مصالح المسلمين، وبدلاً من تكريس طاقاتك لمهاجمة البيزنطيين، تبدد هذه الطاقات في حربك مع عمران بن شاهين(١) الذي هو من أهل القبلة». ووعد بختيار بالعودة والمصالحة مع عمران، والرجوع إلى منطقة الثغور أو الحدود. وأثناء عودته إلى واسط بعث إلى أبي تغلب حاكم الموصل طالباً إليه إعداد المؤن والأعلاف الكافية لنفسه ولجيشه، للإغارة على البيزنطيين. كذلك أرسل أوامر إلى سبكتكين الحاجب الذي كان في بغداد للانضمام إليه في الجهاد. ومع أن الأخير لقي رداً غير متوقع من الناس على ندائه المشوب بالنفاق، إلا أنه بدافع من عدم رغبته في قيادتهم، احتفظ بهم كنوع من الاحتياطي لنفسه. ونتيجة لذلك، أصبحوا مصدر إزعاج خطير. ونظراً لعدم انشغالهم، فقد أخذوا يتقاتلون فيما بينهم ويقتل بعضهم بعضاً، وينهب بعضهم متاع بعض، ويتعرض كل طرف منهم بالسوء لنساء الطرف الآخر. وأخذ الأمر أبعاداً خطيرة. وبدلاً من استخدام طاقاتهم في الجهاد الذي دعوا إليه، تجمعوا وكرّسوا تلك الطاقات لتدمير بغداد نفسها(٢). وقام بختيار بانتزاع أربعمائة ألف

---

(١) كان ابتداء أمره أنه تعدى على سلطة الدولة في جنوب العراق، وصار يأخذ الأموال، فخاف وهرب إلى البطيحة (الأهوار في جنوب العراق الآن) وأقام بين القصب والآجام يتقوّت على السمك وطيور الماء، ثم صار يقطع الطريق على من يسلك البطيحة، واجتمع حوله الصيادون واللصوص والخارجون على النظام، فقوي أمره بهم. وصارت له جولات مع السلطة القائمة في بغداد وحولها، واشتد أمره خاصة سنة ٣٣٨هـ/ ٩٤٩م إلى أن مات سنة ٣٦٩هـ/٩٧٩م. وخلفه بعض أولاده. عن عمران بن شاهين وبنيه وما سمي بالإمارة الشاهينية، انظر: ابن الأثير، الكامل، ص٢٣٠؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٤٤٦؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٥٣٠.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٤٥.

درهم من الخليفة المطيع لله في هذه المناسبة بذريعة الجهاد(١).

ولم يكن من المستغرب أثناء هذه المدة أن تكون طريق قوافل الحجاج غير آمنة(٢).

هكذا بلغ الإهمال من الأمراء البُوَيْهيين في هذا المجال، بحيث بعث بدر بن حَسْنَوَيه الزعيم الكردي بخمسة آلاف دينار من خُراسان مع القوافل لإنفاقها على حراسة الطريق. ورُفع المبلغ فيما بعد إلى تسعة آلاف، ثم رفع مساهمته هذه إلى عشرين ألف دينار سنوياً. وعندما توفي سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م أثّر توقف هذه المساعدة تأثيراً كبيراً على المنتفعين بها. وعلى ذلك، توقف سير الحجاج(٣).

حاول المفكرون المسلمون إيجاد مخارج شرعية لما طرأ على النظام السياسي الإسلامي، ينافي ما كان راسخاً في وجدان الإنسان المسلم، فكيف التوفيق بين شرعية (هي ظل الله في أرضه) مغتصَبة وفاقدة لحريتها وحركتها، وبين مغتصِب لتلك الشرعية، لكنه يملك –واقعياً– كل شيء؛ ففي هذه الحقبة من الضعف ظهرت نظرية أبي الحسن علي بن محمد الماوردي (٣٨١-٤٥٠هـ/ ٩٩١-١٠٥٨م) وهو واحد من أهم المفكرين في تاريخ الإسلام، فقد قدم عرضاً منظماً للوضع النظري للخلافة. وقد نجد الدافع الذي حمل الماوردي على صياغة نظرية تناقض الحقائق الواقعية والممارسات الفعلية تماماً في الحقيقة القائلة: إنه ليس البُوَيْهيون فقط –بسبب كونهم شيعة– الذين لم يكنّوا احتراماً حقيقياً للعباسيين، بل وحتى الحكام

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٥٠.

(٢) في عام ٣٥٣هـ/٩٦٤م اجتمع الأكراد على قافلة الحاج الصادرة إلى خُراسان، فملكوها واجتاحوها فوق حلوان، ورجع الحاج إلى حلوان. انظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٤٣. ومرة أخرى، وفي سنة ٣٥٥هـ/٩٦٦م قطع بنو سليم قافلة المغرب ومصر والشام الحاجّة إلى مكة. وكانت قافلة كبيرة، وكان فيها من الحاج والتجار والمنتقلين من الشام إلى العراق هرباً من الروم، فعاد بعض الناس إلى مصر، وهلك أكثرهم. انظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٢٥٣-٢٥٤. وانظر: ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٠٥، ص٢٠٩؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٣٧٤.

(٣) وكان يحمل مع ذلك ما ينفق في عمارة الطريق، ويقسم في أولاد المهاجرين والأنصار بالحرمين، ويفرّق على جماعة الأشراف والفقراء والقرّاء وأهل البيوتات في بغداد، بما تكمّل به المبلغ عشرين ألف دينار في كل سنة. الروذراوري، ذيل تجاب الأمم، ص٣٣٩.

المستقلين من المسلمين السنة أيضـاً، حيث بدوا بسبب الضرورات السياسية يتجاهلون وجود الخلفاء في بغداد(١). وفي ظل هذه الظروف، كان هناك خطر شديد من الانهيار النهائي لمؤسسة الخلافة، مع ما يترتب على ذلك من اختفاء مظهر ذلك الرمز للوحدة الإسلامية الذي وجد بين مختلف البلدان الإسلامية بسبب ارتباطها برابط واحد مشترك من الولاء للخليفة مهما كان اسمياً.

ومن الممكن القول: إن الماوردي ربما كتب هذا الكتاب حول مؤسسة الدولة الإسلامية بناء على أمر من الخليفة ، وإبراز أهمية وجودها أمام الْبُوَيْهيين وجمهور السنة والحكام المستقلين من المسلمين السنة. خاصة وأنه كان يحظى بتقدير كبير من الخلفاء، ولذلك كان أول من حمل لقب (أقضى القضاة) (٢)، كما كان الماوردي قد عمل عدة مرات في المهام الدبلوماسية للخليفة، ومهمته الرئيسة حث الحكام المسلمين على مبايعة الخليفة العباسي(٣). لكن الاحتمال الأكثر قبولاً هو الحقيقة المتمثلة في ضعف الخلافة الشديد، وهذا هو الذي دفعه إلى كتابة مؤلفه كتذكير للعالم الإسلامي السني وحكامه، بأن الخلافة لم تكن مجرد مؤسسة سياسية ثانوية غير قادرة على مسايرة زمنها، بل هي مؤسسة أمر بها الله، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من البنية الإسلامية.

لا يعقل أن مفكراً كالماوردي ألف كتاباً من هذا النوع كمجرد بحث في المثاليات النظرية. ومن ثم فإنه ينطلق ليرينا ماذا يجب أن تكون الخلافة، ويتجاهل وضعها الضعيف المتداعي في إسار الْبُوَيْهيين. وفي ذات الوقت كان الماوردي، مثله في ذلك مثل جميع فقهاء السنة، معنياً بدحض الحجة القائلة بأن الأمة كانت تعيش

---

(١) لم يعترف السّامانيون – على سبيل المثال – بالخليفة المطيع لمدة عشر سنين، وكذلك لم يعترفوا بالخليفة الطائع على الإطلاق. انظر: الثامري، إحسان ذنون، نقود الدولة السامانية- دراسة تاريخية حضارية مع توثيق لمسكوكاتهم المحفوظة في البنك المركزي الأردني، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ، العدد ٤٣، سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص٣٢٧.

(٢) ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٣١٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٩٩.

عيشة آثمة. ومن ثم فإنه يجد من الضروري توفير دفاع شرعي لعدد من الممارسات التي تناقض -إلى حد ما- المثل الديني الأعلى.

وهكذا، ومراعاة منه لممارسات زمانه، استنبط الماوردي نوعاً أو فئة من الحكام الزمنيين الذين يسميهم (أمراء الاستيلاء). ويضع ضمن هذا النوع أو الفئة البُوَيْهيين وغيرهم من أمراء زمانه المستقلين الآخرين كالغزنويين. لكنه يحاول تخفيف وطأة هذا التنازل، وإدخاله ضمن مبادىء الشريعة والقانون الإسلامي، وذلك بوضع شروط معينة عليهم الوفاء بها لتصح ادعاءاتهم.

وطبقاً لما يقوله الماوردي فإن أمير الاستيلاء هو شخص يستولي بقوة السلاح على مناطق معينة من الأرض دون علم الخليفة أو موافقته، ومن ثم يعمد الخليفة العاجز عن منعه من الاستيلاء على السلطات الزمنية، إلى تكليفه بإدارة جميع شؤون تلك الممتلكات(١). ويقول الماوردي: في هذه الحالة يصبح الأمير حاكماً دائمياً، لكن الخليفة أو الإمام بصفته الرئيس الديني يعد مرجع جميع الأوامر المتعلقة بالدين، بحيث يتم تثبيت الإمارة غير الشرعية (غير الدستورية) لتصبح شرعية (دستورية).

ومن أجل تنصيب مغتصب من هذا النوع، هناك شروط سبعة لا بد له من الوفاء بها، هي:

أن يحفظ مناصب الإمامة (الخلافة) في خلافة النبوة وتدبير أمور الأمة الإسلامية، ليكون ما أوجبه الشرع من إقامتها محفوظاً، وما تفرع عنها من الحقوق محروساً.

أن يُظهر الطاعة الدينية للخليفة، بحيث ينتفي بها إثم المعارضة له.

أن يبقي على اجتماع الكلمة على الألفة والتناصر، ليكون للمسلمين يد على

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٥٥.

من سواهم.

أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة، والأحكام والأقضية فيها نافذة، لا تبطل بفساد عقودها، ولا تسقط بخلل عهودها.

أن يستوفي الأموال الشرعية بحق تبرأ به ذمة مؤديها، ويستبيحه آخذها.

أن يراقب عملية استيفاء حدود الله.

أن يكون في حفظ الدين ورعاً عن محارم الله، يأمر بحقه إن أطيع، ويدعو إلى طاعته إن عُصي(١).

وحاول ابن خلدون تعليل ظهور منصب أمير الأمراء، بقوله: «ثم استمر الاستبداد وصار الأمر لملوك العجم، وتعطل رسم الخلافة، ولم يكن لأولئك المتغلبين أن ينتحلوا ألقاب الخلافة، واستنكفوا من مشاركة الوزراء في اللقب لأنهم خَوَلٌ لهم؛ فتسموا بالإمارة والسلطان. وكان المستبد على الدولة يسمى أمير الأمراء أو بالسلطان، إلى ما يحلّيه به الخليفة من ألقابه كما تراه في ألقابهم، وتركوا اسم الوزارة إلى مَن يتولاها للخليفة من خاصته» (٢).

أما الأستاذ الدوري فأرجع ذلك للنشأة البدوية للأتراك، البعيدة عن المدنية، فقال: «إذا كان الجند من العرب والفرس جزءً من المجتمع الحضري الإسلامي، فإن الترك آنئذ كانوا أقرب للبداوة، غرباء عن الجو الحضري، فلا غرابة أن يتجاوزوا على الخلفاء ويستأثروا بالسلطة، ويربكوا الإدارة، ويفقروا بيت المال، وبالتالي ييسروا المجال للاتجاهات الانفصالية لتظهر في شرق أرض الخلافة وغربها»(٣).

ويمكن عزو السبب الرئيس لتجرؤ أولئك القادة العسكريين إلى ضعف الخلفاء، وبالتالي مؤسسة الخلافة ككل. ويعود ذلك الضعف إلى عدة أسباب،

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٥٦.
(٢) ابن خلدون، كتاب العبر، ج١، ص٤١٤.
(٣) من تقديمه لكتاب الخلافة والملكية في إيران في العصر الوسيط لأمير حسن صِدّيقي (الترجمة العربية)، ص٥.

يمكن أن تُجمل بالإجراءات الخاطئة التي اتخذها المهدي في تسمية ولديه الهادي والرشيد، والخليفة الرشيد في تسمية أولاده في قضية ولاية العهد، وما أعقب ذلك من حرب أهلية بين الأمين والمأمون، ثم تمكين المأمون آل سهل الفرس من مفاصل الدولة، ومن بعده المعتصم الذي مكّن الأتراك من تملّك القوة العسكرية، ومن ثم تدخلهم في عهود من خلفه في أمر البيعة وولاية العهد.

يضاف إلى ذلك انشغال معظم خلفاء هذه الحقبة باللهو والانغماس في الملذات، وترك زمام السلطة بأيدي أولئك القادة وبعض الوزراء، وسهولة ولوج بعض سيدات القصر العباسي وقهرماناتهن إلى عالم السياسة وفرض إرادتهن.

لكن السبب الأكبر في ضعف مؤسسة الخلافة كانت الحركات المسلحة في أرجاء الدولة، وهي مختلفة التوجهات والأهداف والأسباب والأعراق، وهي حركات: المبرقع اليماني، القبائل العربية، الخوارج، القرامطة، الزنج، بابك الخرّمي، المازيار، الأفشين، وغيرها، حيث أنهكت القوة العسكرية للدولة، وأفرغت خزائنها من الأموال.

زد إلى ذلك ما أحدثته محنة فرض الرأي القائل بخلق القرآن في عهد المأمون من انقسام وقلق في المجتمع الإسلامي وخاصة في العراق.

وقد أثّر ذلك الخضوع المطلق من جانب الخلفاء للبُوَيْهيين الذين تسلّموا جميع مهام السلطة دون أداء أية واجبات أو مسؤوليات مقابل ذلك، بحيث مسّ بعلاقات الخلافة مع الحكام المستقلين من السنة الذين كانوا ينافسون البُوَيْهيين سياسيًا كالسّامانيين مثلاً، وهم المنافسون السياسيون للبُوَيْهيين؛ حيث دار الصراع بينهم لتوطيد النفوذ في أقاليم: الرَّيّ والجبال وطَبَرِسْتان وحتى خُراسان، ولمّا كان الخليفة ألعوبة في أيدي البُوَيْهيين، فإنه أصبح مجرد وسيلة لخدمة أغراضهم.

لذا، لم يكن بالإمكان الامتثال لأية أوامر صادرة من الخليفة، ذات أثر على

الوضع السياسي للسّامانيين. كما أنهم أدركوا أن إرسال أية ضريبة أو هدية إلى الخلافة(١) تحت هذه الظروف، كان معناه ملء خزائن الدولة بالأموال التي سوف تستخدم ضدهم(٢).

ومع إدراكهم جميعَ هذه العوامل، لم يتردد السّامانيون في الاعتراف بالخليفة المطيع لله الذي نصبه البُوَيْهيون بعد الخليفة المستكفي في حفل استقبال كبير عقد احتفاء باستقبال رسول الأمير الساماني(٣). وكان من شأن هذه المعاملة المهينة للخليفة – إلى جانب التحقير الذي لحق برسولهم – أن تكون سبباً لدفع السامانيين إلى قطع جميع العلاقات مع الخلافة، وذلك من خلال عدم اعترافهم بالخليفة المطيع لله الذي نصب الخلافة عن طريق دسائس ضد الخليفة السابق (المستكفي)، والتودد إلى البُوَيْهيين. واستمروا يعترفون بالخليفة المطيع لله(٤) مدة عامين تقريباً، لكنهم توقفوا عن تقديم فروض الطاعة له بعد ذلك. ولا يوجد دليل تاريخي قاطع يفسر السبب الحقيقي الذي حدا بالسامانيين لاتخاذ هذه الخطوة المفاجئة، والأرجح أنه كان نتيجة ثورة أبي علي بن محتاج قائد القوات السامانية بتحريض من البُوَيْهيين(٥)، وتحالفه مع إبراهيم الساماني(٦) في الموصل. ففي سنة

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص٣٤٩-٣٥٠؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٣٠.

(٢) في سنة ٣٤١هـ/٩٥٢م حينما ورد الجيش الساماني الرَّيّ، حصل ركن الدولة على مليون درهم كان قد طلبها معز الدولة، بالإضافة إلى مساعدات أخرى على شكل إمدادات عسكرية. مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٧٨.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١١٦.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٩٣-١٩٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٤٩؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٩٩. وقد قرر كل من هؤلاء المؤرخين أن الخليفة المطيع لله لم يعترف به السامانيون منذ تقلّده الخلافة، وأن ابن محتاج -القائد الساماني الخارج عليهم - كان أول من خطب له في خُراسان سنة ٣٤٣هـ/٩٥٤م. ولكن وجود عملة مسكوكة في بخارى سنة ٣٥٥هـ تحمل اسم الخليفة المطيع لله تجعل من الصعب قبول هذه الرواية. انظر: Lane – Poole, Coins of Muhammadan Dynasties, p.98.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٣٣. كان من ظروف الصلح بين ركن الدولة ونوح، أن ساعد عماد الدولة ركن الدولة ضد أبي علي. وفي نفس الوقت، راسل أبا علي، وقرر في نفسه أنه على عهده، محافظ على ودّه، وحذره من غدر نوح، وخوّفه منه. انظر: الثامري، آل محتاج، أمراء الصغانيان- تاريخهم السياسي ورعايتهم للحركة العلمية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٩، جمادى الأول ١٤٢٦هـ/ يونيو ٢٠٠٥م، ص٢٢٠ وما بعدها.

(٦) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل الساماني، عم الأمير نوح وقد كان لاجئاً عند الحمدانيين في الموصل. انظر: ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢١٢.

٣٣٤هـ/ ٩٤٥م، دعا أبو علي إبراهيم بن أحمد إلى خُراسان وبايعه بالإمارة، وحصل له على البيعة من أتباعه. كما حصل إبراهيم أيضاً على دعم ناصر الدولة الذي أرسل له خلعة التشريف، وعقد له لواء باسم الخليفة المطيع لله(١). وأخلى أبو علي بن محتاج الرَّيّ، فتسلّمها ركن الدولة الذي احتل كذلك إقليم الجبال عام ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م. وفي العام نفسه لحقت بنوح بن نصر الساماني الهزيمة على أيدي القوات المعارضة له، ودخل أبو علي وإبراهيم بخارى حيث استوليا على الذخائر والكنوز التي كانت هناك، وحصلا على الولاء والطاعة لإبراهيم. وفي هذه المناسبة طلب أبو علي من عماد الدولة – بعد أن أبلغه هذه الأخبار الطيبة – الحصول على عهد تولية لإبراهيم بحكم خُراسان(٢).

ولعل ذلك كان لإبطال مفعول ما قرر نوح القيام به من أعمال رداً على ذلك. وواصل عدم الاعتراف بالخليفة المطيع لله تسع سنوات كاملة(٣).

أما الوضع الذي وجد السامانيون فيه أنفسهم وهم السنّة المتشددون المتحمسون، فكان وضعــاً في غاية الإحراج، إذ كان من الواجب الاعتراف بالخلافة العباسية بوصفها مؤسسة سنية لأهل السنة، وذلك بذكر اسم الخليفة في خطبة الجمعة، وغيرها من المناسبات الاحتفالية الرسمية، ووضع اسم الخليفة على العملة المسكوكة في ممتلكاتهم. ومقابل ذلك، كان عليهم تجديد عهد التولية عند وفاة كل أمير منهم لكي يحتفظوا بشرعية حكمهم. وبما أن نوح بن نصر حصل على العهد من الخليفة السابق (المستكفي)، فإنه كان بإمكانه –بسهولة– عدم الاعتراف بالخليفة المطيع لله الذي نصبه البُوَيْهيون. ومن أجل الوفاء بالالتزامات الأخرى،

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٣٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢١٢.
(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٦، ص١٣٦.
(٣) كل العملات التي تم سكها في المدة ٣٣٦-٣٤٤هـ في الممتلكات السامانية، كانت تحمل اسم الخليفة المستكفي بالله الذي خلعه وسمله البُوَيْهيون سنة ٣٣٤هـ/٩٤٥م.
Lane – Poole, Coins of Muhammadan Dynasties, p99-102.

أي: الدعاء للخليفة على المنابر ووضع اسمه على قطع العملة، تفتق ذهن الأمير عن حيلة ذكية وهي الاستمرار في الدعاء للخليفة السابق، ووضع اسمه على قطع العملة كذلك. لكن هذا الوضع أصبح مدعاة للسخرية عندما توفي الخليفة السابق المعزول، والذي سُملت عيناه، حيث مات سنة ٣٣٨هـ/ ٩٤٩م(١).

وقد واصل السامانيون نقش اسمه على النقود حتى سنة ٣٤٤هـ/ ٩٥٥م. وكانت هذه أول مرة ألجأت الضرورة السياسية فيها الحكام إلى ابتكار هذه الوسيلة التي مكّنتهم من تجاهل أوامر الخلفاء، وفي الوقت ذاته إرضاء مشاعر الناس وعواطفهم بوضع اسم الخليفة المتوفى في الخطبة وعلى قطع العملة(٢). وبذلك اعترفوا بضرورة وجود مؤسسة الخلافة، وتجاهل التحركات التجديفية التي يقوم بها العاملون من وراء الستار. وكان هذا هو المثال والسابقة التي وضعها السامانيون أولاً، والتي جرى اتباعها فيما بعد، وإن كان بأسلوب معدل على يد المغول، عندما تحولوا إلى الإسلام فاحتاجوا إلى هذه الوسيلة الضرورية(٣).

وعلى الرغم من مدح ابن الأثير وابن الطقطقى للخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ/ ٩٩١-١٠٣١م) وتمجيدهما له حيث انتعشت الخلافة في عهده بعض الشيء(٤) ، إلا أنه حكم أكثر من أربعين سنة تحت تسلّط البُوَيْهيين وإراداتهم(٥)، لا يملك في الواقع من أمور الخلافة شيئًا. ولم يكن جلال الدولة البُوَيْهي يتورع من

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٣٢.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٢٠٩. ويتناسب مع ذلك تبني ناصر الدولة التصرف نفسه، حيث منع خلال حربه مع معز الدولة سنة ٣٣٤هـ/٩٤٥م، التعامل بالدنانير التي عليها اسم الخليفة المطيع، وضرب دنانير ودراهم على سكة سنة ٣٣١هـ وعليها اسم الخليفة المتقي الذي خلع سنة ٣٣٣هـ.

(٣) عندما تحول المغول – لأسباب سياسية– للإسلام، لم يعترفوا بالخلافة الفاطمية، لكنهم وفي الوقت نفسه، أرادوا أن يرضوا ضمائرهم كباقي الناس – بذكر اسم خليفة في الخطبة، وعلى العملة. لذلك، ابتكروا وسيلة أخرى وهي إعطاء هذا الشرف للخلفاء الراشدين الأربع، أو -إن كانوا شيعة- للأئمة الاثني عشر الذين يعتبرون أصحاب الحق الشرعي. انظر: Lane –Poole, Coins of Muhammadan Dynasties, p47-48 (Coins of the Mongols vol. VI) yasaf, p506.

(٤) قال ابن الأثير: كانت الخلافة قبله قد طمع فيها الديلم والأتراك، فلما وليها القادر بالله أعاد جدّتها، وجدد ناموسها، الكامل، ج٨، ص١٩٧. وقال ابن الطقطقى: "وفي أيامه تراجع -يقصد رجع– وقار الدولة العباسية ونما رونقها، وأخذت أمورها في القوة". الفخري، ص٢٩١.

(٥) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٨، ص٥٠؛ الكرديزي، زين الأخبار، ص١٤٣.

مزاحمة الخليفة حتى في شاراته السيادية: الخطبة(١)، وضرب الطبول في أوقات الصلوات الخمس(٢). وحينما جلس القائم بأمر الله (٤٢٢-٤٦٧هـ/ ١٠٣١-١٠٧٥م) على كرسي الخلافة، كان مهتماً بأخذ البيعة من الأمير البُوَيْهي أبي كاليجار(٣).

لكن المنازعات والصراع بين أمراء البيت البُوَيْهي على السلطة والنفوذ(٤)، وخاصة بين شيراز وبغداد كانت قد استفحلت، حتى جعلت خسرو فيروز الملقب بالملك الرحيم غير قادر على مجابهة القوة السَّلْجوقية الصاعدة، والتي امتدت إلى بغداد سنة ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥ م وأنهت النفوذ البُوَيْهي.

خاتمة

تعددت أسباب ضعف مؤسسة الخلافة الإسلامية في العصر العباسي الثاني، وكانت البداية الحقيقية الصراع بين الأمين والمأمون؛ فأضحت النتيجة محتومة بأن تمكن الطامحون والطامعون من الوصول إلى بغداد عاصمة الخلافة والتسلط عليها وعلى الخلفاء، والسيطرة على الدولة ومواردها المالية، والتحكم بالقرار السياسي والإداري والحياة اليومية للناس. وتغلغلوا شيئاً فشيئاً في الدولة وسلبوا الخلفاء كل حقوقهم ولم يبقوا لهم غير بعض الشكليات التي لم يستطيعوا أخذها. ورغم ذلك ظلوا محتاجين لشرعية الخلفاء التي يضفونها على حكمهم. ولولا ذلك لأسقطوا الخلافة العباسية برمتها. ولم يقف هذا التنافس على السلطة والثروة عند أعتاب الخلافة العباسية، بل احتدم الصراع فيما بين المتنافسين أنفسهم؛ فحاول الخلفاء استغلال ذلك لاستعادة سيادة الدولة، لكن محاولاتهم لم تجد النجاح والاستمرار

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٦١، ص٢٠٣.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٦٢؛وانظر: العُتْبي، اليميني، ص٣٠٥-٣٠٦.
(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص١٩٩.
(٤) باستثناء بعض السنوات، وخاصة عهد عضد الدولة البُوَيْهي الذي كانت له إنجازات كبيرة على كافة المستويات الإدارية والسياسية والعمرانية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الموضوع، انظر: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج١٧، ص٥٥٦؛ الزبيدي، العراق في العصر البُوَيْهي.

الكافيين. وعاش الناس حالة مضطربة من عدم الاستقرار السياسي وما يتبعه مما يلامس حياتهم اليومية، فحاول المفكرون تفسير ما يجري؛ فحصلنا على كتابات مهمة في حقل الفقه السياسي والنظم الإسلامية. وكان على الخلفاء أن يشخصوا مواطن الضعف ويعالجونها، لكنهم لم ينجحوا في ذلك، فاستمرت حالة الضعف، وأخذ السلاجقة – فيما بعد – دور البُوَيْهيين في التسلط والتحكم بمقدرات دولة الخلافة العباسية.

الخلفاء العباسيون في عهد هيمنة القادة الأتراك
(٢٣٢-٣٢٤هـ/ ٨٤٧- ٩٣٥م)

المتوكل على الله	٢٣٢-٢٤٧هـ/ ٨٤٧-٨٦١م
المنتصر بالله	٢٤٧-٢٤٨هـ/ ٨٦١-٨٦٢م
المستعين بالله	٢٤٨-٢٥٢هـ/ ٨٦٢-٨٦٦م
المعتز بالله	٢٥٢-٢٥٥هـ/ ٨٦٦-٨٦٩م
المهتدي بالله	٢٥٥-٢٥٦هـ/ ٨٦٩-٨٧٠م
المعتمد على الله	٢٥٦-٢٧٩هـ/ ٨٧٠-٨٩٢م
المعتضد بالله	٢٧٩-٢٨٩هـ/ ٨٩٢-٩٠٢م
المكتفي بالله	٢٨٩-٢٩٥هـ/ ٩٠٢-٩٠٨م
المقتدر بالله	٢٩٥-٣٢٠هـ/ ٩٠٨-٩٣٢م
القاهر بالله	٣٢٠-٣٢٢هـ/ ٩٣٢-٩٣٤م
الراضي بالله	٣٢٢-٣٢٩هـ/ ٩٣٤-٩٤٠م

الخلفاء العباسيون في عهد هيمنة أمراء الأمراء
(٣٢٤-٣٣٤هـ/ ٩٣٥-٩٤٥م)

الراضي بالله ٣٢٢-٣٢٩هـ/ ٩٣٤-٩٤٠م

المتقي لله ٣٢٩-٣٣٣هـ/ ٩٤٠-٩٤٤م

المستكفي بالله ٣٣٣-٣٣٤هـ/ ٩٤٤-٩٤٦م

الخلفاء العباسيون في عهد هيمنة البُوَيْهيين
(٣٣٤-٤٤٧هـ/ ٩٤٥-١٠٥٥م)

المستكفي بالله ٣٣٣-٣٣٤هـ/ ٩٤٤-٩٤٦م

المطيع لله ٣٣٤-٣٦٣هـ/ ٩٤٦-٩٧٤م

الطائع لله ٣٦٣-٣٨١هـ/ ٩٧٤-٩٩١م

القادر بالله ٣٨١-٤٢٢هـ/ ٩٩١-١٠٣١م

القائم بأمر الله ٤٢٢-٤٦٧هـ/ ١٠٣١-١٠٧٥م

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

١. ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م). الكامل في التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٢. ابن اسفنديار، بهاء الدين محمد بن حسن الكاتب (ت٦١٣هـ/ ١٢١٦م). تاريخ طبرستان، چاب دوم، بتصحيح عباس إقبال، انتشارات پديدة (خاو)، تهران، ١٣٦٦.

٣. الاصطخري، إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت٣٤٦هـ/ ٩٥٧م). مسالك الممالك، باعتناء دي خويه، الطبعة الثانية، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٢٧م.

٤. البناكتي، داود بن أبي الفضل محمد (ت٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م). روضة أولي الألباب في معرفة التواريخ والأنساب (تاريخ البناكتي)، ترجمة محمود عبد الكريم علي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥. البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي (ت٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م). الآثار الباقية عن القرون الخالية، تحقيق ساشاو، ليبزك، ١٩٢٣.

٦. البيهقي، محمد بن حسين (ت٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م). تاريخ البيهقي، ترجمة يحيى الخشاب وصادق نشأت، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

٧. التنوخي، المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم البصري (ت ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م). نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي،

الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٨. الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري (ت٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م). يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد قميحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٩. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٩م) رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

١٠. جوزجاني، منهاج الدين أبو عمر عثمان بن سراج الدين محمد (ت بعد ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م). طبقات ناصري، باهتمام عبد الحي حبيبي، جاب أول، انتشارات دنياي كتاب/ جابخانه دو هزار، تهران، ١٣٦٣.

١١. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٢. الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م). غياث الأمم في التياث الظلم (الغياثي)، تحقيق مصطفى حلمي وآخر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٧٩م.

١٣. ابن حسول، أبو العلاء محمد بن علي بن الحسن(ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م). تفضيل الأتراك على سائر الأجناد، تحقيق عباس العزاوي، إسطنبول، ١٩٤٠م.

١٤. ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي (ت٥٦٢هـ/ ١١٦٦م). التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، الطبعة الأولى، دار

صادر، بيروت، ١٩٩٦م.

١٥. ابن حوقل، محمد بن علي الموصلي النصيبي البغدادي (ت بعد ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م). صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٦. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م). كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مختلف المحقق، (نشرة الأستاذ إبراهيم شبوح)، دار القيروان، تونس، مختلف سني الطبع.

١٧. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

١٨. خواندمير، غياث الدين بن همام الدين بن جلال الدين بن برهان الدين الشيرازي (ت ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م). دستور الوزراء، ترجمة حربي أمين سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٩. الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني (عاش في القرن ٦هـ/ ١٢م). التدوين في أخبار قزوين، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٠. الروذراوري، أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين (ت٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م). ذيل تجارب الأمم، ملحق بكتاب تجارب الأمم لمسكويه، تحقيق أبي القاسم إمامي، الطبعة الأولى، دار سروش للطباعة والنشر، طهران، ٢٠٠١م.

٢١. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله

(ت٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م). مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، مختلف المحقق، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، بيروت، ٢٠١٣م.

٢٢. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت٧٧١هـ/ ١٣٧٠م). طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، (د،م) ١٤١٣هـ.

٢٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م). تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٢م.

٢٤. الشيرازي، أبو القاسم عبد العزيز بن يوسف (ت٣٨٨هـ/ ٩٩٨م). رسائل الشيرازي، تحقيق إحسان الثامري، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠م.

٢٥. الصّابي، أبو إسحاق إبراهيم بن هليل بن إبراهيم بن زهرون (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م). ديوان رسائل الصابي، جمع وتحقيق إحسان الثامري، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠١٧م.

٢٦. المنتزع من كتاب التّاجي، تحقيق محمد حسين الزبيدي، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٧م.

٢٧. الصّابي، أبو الحسين هليل بن المحسّن بن إبراهيم (ت٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م). رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م.

٢٨. الصاحب بن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني (ت٣٨٥هـ/ ٩٩٥م). المختار من رسائل كافي الكفاة الصاحب بن عباد،

تحقيق إحسان الثامري، الطبعة الأولى، منشورات جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، ٢٠١٤.

٢٩. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م). الوافي بالوفيات، سلسلة النشرات الإسلامية الصادرة عن المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار النشر فرانز شتاينر، فيسبادن، مختلف المحقق وسنّي الطبع.

٣٠. الصّولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت٣٣٥هـ/ ٩٤٦م). أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق، باعتناء ج. هيورث. دن، طبعة القاهرة لسنة ١٩٣٥م، صورتها دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣م.

٣١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م). تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

٣٢. ابن الطقطقى، محمد بن علي بن طباطبا (ت٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م). الفخري في الآداب السلطانية، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣٣. العتبي، أبو النصر محمد بن عبد الجبار (ق٤/ ٥هـ). اليميني، تحقيق إحسان الثامري، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٤. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت٦٠٥هـ/ ١٢٠٨م). آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣٥. الكرديزي، أبو سعيد عبد الحي بن الضحاك بن محمود (ت٤٤٢هـأو

٤٤٣هـ/ ١٠٥٠م أو ١٠٥١م). زين الأخبار، ترجمة عفاف السيد زيدان، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمدية القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٦. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري(ت٤٠٥هـ/ ١٠٥٨م). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، باعتناء خالد الجميلي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٩م.

٣٧. مجهول (من القرن ٤هـ/ ١٠م). حدود العالم، ترجمه عن الفارسية يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٨. مجهول (من القرن ٤هـ/ ١٠م).العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق نبيلة عبد المنعم داود، بغداد، ١٩٧٢م.

٣٩. المرعشي، سيد ظهير الدين بن سيد نصير الدين (ت٨٩٢هـ/ ١٤٨٦م). تاريخ طبرستان ورويان ومازندران، باهتمام برنهارد دارن، چاب أول، چاب ديبا، تهران، ١٣٦٣.

٤٠. المسعودي، علي بن الحسين بن علي بن عبد الله بن مسعود (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م). التنبيه والإشراف، تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي، (د.م)، (د.ت).

٤١. مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق : مفيد قميحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

٤٢. مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م). تجارب الأمم، تحقيق أبي القاسم إمامي، الطبعة الأولى، دار سروش للطباعة والنشر، طهران، ٢٠٠١م.

٤٣. المقدسي، محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء البشاري (ت٣٨١هـ/ ٩٩١م). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، بعناية دي خويه، الطبعة الثانية، مطبعة بريل، ١٩٦٧م.

٤٤. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري (ت٧١١هـ/ ١٣١١م). لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

٤٥. ميرخوند، محمد بن خاوند شاه بلخي (ت٩٠٣هـ/ ١٤٩٨م). روضة الصفا، باهتمام عباسي زرياب، چاب دوم، چابخانه مهارت، تهران، ١٣٧٥.

٤٦. الهمذاني، محمد بن عبد الله (ت٥٢١هـ/ ١١٢٧م). تكملة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشور كملحق بتاريخ الطبري، دار المعارف بمصر (د.ت).

٤٧. ياقوت، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م). معجم الأدباء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

٤٨. اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن واضح (ت٢٨٤هـ/ ٨٩٧م). البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٩. مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت).

ثانياً: المراجع

٥٠. الأعظمي، نعمان الكتبي. تاريخ الدول الفارسية في العراق، المكتبة العربية، مطبعة الفرات، بغداد، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

٥١. الثامري، إحسان ذنون. آل محتاج، أمراء الصغانيان- تاريخهم السياسي ورعايتهم للحركة العلمية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٩، جمادى الأول ١٤٢٦هـ/ يونيو ٢٠٠٥م.

٥٢. نقود الدولة السامانية- دراسة تاريخية حضارية مع توثيق لمسكوكاتهم المحفوظة في البنك المركزي الأردني، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ، العدد ٤٣، سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٥٣. الدوري، تقي الدين عارف. عصر إمرة الأمراء في العراق (٣٢٤-٣٣٤م) الطبعة الأولى، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٥م.

٥٤. الدوري، عبد العزيز. دراسات في العصور العباسية المتأخرة، شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م.

٥٥. النظم الإسلامية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨م.

٥٦. الزبيدي، محمد حسين. العراق في العصر البُوَيْهي خلال الفترة ٣٣٤- ٤٤٧هـ/ ٩٤٥-١٠٥٨م، القاهرة، ١٩٦٩م.

٥٧. سترشتين، بنو بُوَيْه، دائرة المعارف الإسلامية.

٥٨. صدّيقي، أمير حسن. الخلافة والملكية في إيران في العصر الوسيط، ترجمة إحسان الثامري، الطبعة الأولى، دار الجميل، كولن- ألمانيا/ بغداد، ٢٠٠٧م.

٥٩. عمر، فاروق. الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، الطبعة الثانية،

مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٧م.

٦٠. الكُرْوي، إبراهيم سلمان. البويهيون والخلافة العباسية، الطبعة الأولى، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢م.

٦١. لسترنج، كي. بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٦٢. متز، آدم. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة الثالثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م.

٦٣. محمود، حسن أحمد، وآخر، العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة، ١٩٦٦م.

٦٤. المحيميد، علي بن صالح بن علي. العلاقات السياسية بين الدولة السامانية والقوى السياسية في المشرق الإسلامي إبان القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

65. British Museum Catalogue.
66. Lane – Poole, Stanly.Coins of Muhammadan Dynasities, II.

The Abbasid Caliphate in the Weakness Era between the Sovereignty Loss and Recovery Attempts (232 – 447 A.H / 847-1055 A.D)

*Dr. Ihsan Zannoon Abdullatif Al – Thamiri **

Abstract

This paper investigates the political situation experienced by the Abbasid Caliphate during its period of weakness that appeared at the beginning of the reign of the tenth Caliph, Al-Mutawackil. The study showed that the Abbasid Caliphate passed through multiple stages of sovereignty loss represented by the domination of the Turkish military commanders, and princes of States, and then the Buwaihids. The study reports the fall of the Buwaihids before the power of the Seljuks, who represented another stage of weakness of the Abbasid Caliphate. The research also showed the control of those involved and the importance of determining the political decision of the Caliphate, the economic resources of the state, the way of dealing with the caliphs, and the deteriorating situation of the ministry and other

* Islamic University of Applied Sciences - Rotterdam - Netherlands.

administrative institutions. The study indicates the attempts to return the sovereignty of the State taken place by Al Mutawackil, Al-Musta'een, Al-Muhtadi, Al-Muwaffaq, Al–Mu'tadid, Al-Muktafi, Al-Mustaqafi. However, those desperate attempts did not help, making the Caliphs reluctant to try. The research referred to the efforts of intellectuals to explain such a weakness and find legitimate and logical exits to explain that to the people. The study concluded that the beginning of the weakness era was to move away from good governance, giving opportunities for foreign elements to intervene in the affairs of the Caliphate. Such attempts to regain sovereignty were unsuccessful because they were neither studied nor recurrent, with no unity between the governance institution and the public, which led to its failure.

Keywords: Abbasid Caliphate, weakness, sovereignty.